تقارير البلدان

مهجرون ومنقطعون عن الاتصال

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

تمكين اللاجئين من الاتصال عبر الإنترنت

تقارير البلدان

مهجرون ومنقطعون عن الاتصال

تحقَّق ذلك بفضل الدَّعم السَّخي المُقدّم من:

وكالة لوكسمبورغ للدعم والتنمية

LUXEMBOURG AID & DEVELOPMENT

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

UNHCR
Innovation
Service

UNHCR
دائرة الابتكارات لدى
المفوضية السامية للأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين

بالشراكة مع:

GSMA

الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول

تُمثل الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) مصالح مشغلي شبكات الهاتف المحمول على مستوى العالم، حيث تضم أكثر من 750 مشغلًا، لديهم أكثر من 350 شركة تعمل في النظام الإيكولوجي المتكامل، وهو الأوسع نطاقاً للهواتف المحمولة، ومنهم صانعو الأجهزة اليدوية والأجهزة الأخرى، وشركات البرمجيات، وموفّرو الأجهزة والمعدات وشركات الإنترنت، إضافة إلى المنظمات الموجودة في القطاعات الصناعية المساعدة. وتنظم الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول فعاليات صناعية رائدة (MWC) تُعقد سنوياً في برشلونة، ولوس أنجلوس، وشنغهاي، إضافة إلى المؤتمرات الإقليمية التي تعقدها لسلسلة شبكة الهاتف المحمول "Mobile 360 Series".

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول www.gsma.com

تابعو الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول على تويتر: @GSMA

مقدمة:

تُقدم هذه التقارير القُطرية معلومات بشأن الوضع القانوني لمجتمعات المهجرين، وبالتحديد لطالبي اللجوء واللاجئين والعائدين، حيثما كان ذلك مناسباً، وذلك فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات الهاتف المحمول، في كل قطرٍ من الأقطار المشمولة في هذه التقارير. ويحتوي كل تقريرٍ على معلوماتٍ بشأن ما يلي:

- تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين.
- تسجيل وحدة تعريف المشترك.
- قواعد اعرف عميلك.
- خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول.
- حماية البيانات.

تشمل المصادرُ المعلومات المنشورة مجاناً من الجهات المُنظِّمة أو الوزارات، أو الأوراق البحثية الأكاديمية ذات الصلة، التي تنشرها مصادر الإنترنت الأخرى. وقد قدّم الموظفون المحليون العاملون لدى المفوضية معلومات محددة عن الوضع العملي في البلدان المشمولة في هذه التقارير.

يُقدَّم محتوى هذا التقرير، بما في ذلك المعلومات والروابط (الإلكترونية)، مجاناً. والقصد منه أن يكون مفيداً لأوسع نطاقٍ من الناس والمنظمات. ونهدف إلى ضمان أن يكون محتوى التقرير دقيقاً وحديث العهد. ومع ذلك، فإننا نقول:

- بأننا لا نستطيع ضمان دقة المحتوى.
- ضرورة السعي من جانبكم إلى الحصول على مشورة مهنية ذات صلة بظروفكم الخاصة.
- حيثما يذكر ذلك، تكون المعلومات الواردة من أطراف ثالثة مقدّمة من الأطراف نفسها، ولا تقبل المفوضية تحمّل المسؤولية عن جودة ودقة هذه المحتويات.

إننا غير مسؤولين عن محتوى أي موقع إلكتروني رابطه مدرجٌ هنا، ولا نستطيع تحمل مسؤولية تبعات استخدامكم المعلومات أو الخدمات المتوافرة على المواقع الإلكترونية الموصولة بروابط إلكترونية. وليس بوسعنا أيضاً أن نضمن عمل هذه الروابط طوال الوقت. ولا يصادق هذا الموقع الإلكتروني أو يحابي أي منتجٍ أو نشاط تجاري. ولا يعني توفير رابط لموقع إلكتروني خاص بطرفٍ ثالث المصادقة عليه ضمناً. بل يجب عليكم تحكيم العقل في تقرير ما إذا كانت المعلومات أو الخدمات الواردة في ذلك الموقع الإلكتروني ملائمة لاحتياجاتكم.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
./www.unhcr.org/innovation/connectivity-for-refugees

جدول المحتويات

مقدمة: 5
أفغانستان 6
بنغلادش 10
البرازيل: 14
بوروندي 18
الكاميرون 22
جمهورية إفريقيا الوسطى 26
تشاد 30
جمهورية الكونغو الديمقراطية 34
إثيوبيا 38
الأردن 42
كينيا 46
لبنان 50
موريتانيا 54
النيجر 58
نيجيريا 62
رواندا 67
تنزانيا 72
تركيا 76
أوغندا 80
زامبيا 84

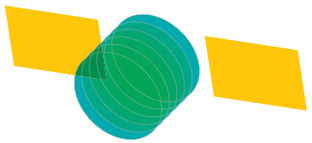

أفغانستان

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

78,81

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

73,67

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين:

منذ العام 2002، عاد أكثر من 6 ملايين أفغاني إلى أفغانستان، ومنهم أكثر من (5,2) مليون لاجئ تلقى المساعدة في إطار برنامج تيسير العودة الطوعية التابع للمفوضية. وعادت غالبيتهم من باكستان (“4,3” مليون شخص) وإيران (“0,92” مليون شخص)، يليهما عودة أعداد أصغر من اللاجئين من بلدان أخرى. وحدثت تحركات العودة في جميع الولايات البالغ عددها 34 ولاية، وفي 400 محافظة تقريباً في أنحاء أفغانستان، مع عودة الأغلبية (61%) إلى خمس ولايات، وهي: كابل (“1,3” مليون شخص)، نانغهار (مليون شخص)، قندوز (326,000 شخص)، وبغلان (276,000 شخص)، وقندهار (186,000 شخص).

وأصدرت المفوضية في البلد المضيف للعائدين استمارة (نموذج) العودة الطوعية لتيسير تقديم المساعدات (المنح النقدية) لهم، وتنفيذ مبادرات التدخل لأجل إعادة إدماجهم. وتشمل المبادراتُ الالتحاقَ بالمدارس، والبرنامج الحكومي لتخصيص الأراضي. ولا تُعتبر استمارة العودة الطوعية وثيقة إثبات (للهوية). ويجب على العائدين تقديم طلب للحصول على بطاقة الهوية الوطنية الأفغانية (تسمّى ”تذكرة“ في أفغانستان) فور عودتهم. ووفقاً لعملية رصد العائدين التي تُجريها المفوضية، فقد مُنِحت التذكرة، في العام 2017، إلى نسبة 94% من العائدين الذين أُجريت معهم المقابلات (مقارنة مع 90% من المُستطلعة آراؤهم (المشاركين) من عامة السكان ممن أُجرِيت معهم المقابلات أيضاً أثناء هذه العملية). ولا تتضمن التذاكر معلوماتٍ عن العنوان، ولا يمكن بصورة عامة الوصول إلى السجلات التي تحتفظ بها السلطات المسؤولة عن إصدار التذاكر بسبب عدم وجود قاعدة بيانات تسجيل وطنية عبر شبكة الإنترنت، رغم أنّ هذا شيءٌ تعتزم الحكومة تقديمه والتعريف به مع التذكرة الإلكترونية.[1]

ويوجد حالياً 75,548 لاجئاً من إدارة وزيرستان بشمال باكستان يقطنون في ولايتي خوست وباكتيكا، إضافةً إلى 527 لاجئاً وطالب لجوء ممن سجّلوا لدى المفوضية في المناطق الحضرية، يعيشون حالياً في ولايات كابول، الهرات، قندهار، بلخ، وجلال آباد. وتمنح المفوضية شهادات الهوية للاجئين وطالبي اللجوء الموجودين في أوساط سكان المناطق الحضرية، على الرغم من عدم إصدار وثائق إثبات الهوية للاجئين الباكستانيين في ولايتي خوست وباكتيكا (لأنَّ الحكومة رفضت إصدار وثائق إثبات الهوية لهذه الفئة). فالافتقار إلى وثائق إثبات الهوية المعترف بها رسمياً يمنع اللاجئين أو طالبي اللجوء من السفر إلى الخارج، أو من العثور على فرص عمل بشكل قانوني في أفغانستان.

وتُقدّر المفوضية عدد الأشخاص النازحين داخلياً في جميع أنحاء أفغانستان، نتيجةً للنزاعات والكوارث الطبيعية، بحوالى 2 مليوني شخص، منهم 550,000 شخص كانوا قد نزحوا في مطلع العام 2018. وتشمل هذه الأرقام فقط الأشخاص النازحين داخلياً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وذلك لأنّ الأرقام الموثوق بها غير متاحة بالنسبة إلى النزوح في المناطق الخاضعة لسيطرة العناصر المناهضة للحكومة.

1 تم تعليق العمل بالتذكرة الإلكترونية e-tazkira المرتبطة بقاعدة بيانات تسجيل وطنية في الوقت الراهن بسبب عدد من الحساسيات السياسية.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" (شريحة الاشتراك)

يقتضي القانون في أفغانستان تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" استناداً إلى قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفغاني. وبإشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجية المعلومات، وإدارة هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، تتطلب إجراءات تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" من المشتركين تقديم نسخة من بطاقة الهوية الوطنية (التذكرة) أو جواز السفر، إضافة إلى صورة شخصية والتوقيع.

وفي ظل غياب التشريعات الوطنية الخاصة باللاجئين، فلا يقبل مشغّلو شبكات الهواتف المحمولة شهادات طالبي اللجوء واللاجئين كإثبات للهوية لأغراض تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، وأن كان قيام تلك الفئات من السكان عملياً بشراء بطاقات وحدة تعريف المشترك بطريقة غير رسمية دون التسجيل في المتاجر المحلية.

وبالنسبة إلى العائدين (كالمواطنين الأفغان، مثلًا)، فإنَّ توافر الوثائق المدنية – على سبيل المثال، التذكرة أو جواز السفر الأفغاني – شرط ضروري للحصول على بطاقة وحدة تعريف المشترك "SIM". وبعد بذل جهود مشتركة من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في مجال المناصرة وكسب التأييد، وافقت الحكومة الأفغانية، في نوفمبر 2017، على السماح لمقدمي الخدمات عبر الهاتف المحمول بإصدار بطاقات وحدة تعريف المشترك للعائدين في مراكز معالجة وتجهيز ملفات العائدين لدى المفوضية أو المنظمة الدولية للهجرة، بناء على الوثائق الخاصة بالعودة، الصادرة من المفوضية ومن منظمة الهجرة (استمارة العودة الطوعية الصادرة من المفوضية أو شهادة العودة الصادرة عن منظمة الهجرة). وعلى أي حال، يجب أن يُكمل العائدون عملية التسجيل عن طريق تقديم وثائق إثبات الهوية (التذكرة) خلال 3 أشهر من وصولهم إلى منطقة المنشأ، أو إلى الوجهة المقصودة. وسوف تُعطَّل بطاقة وحدة تعريف المشترك، الخاصة بكل منهم، في حال الفشل في إتمام عملية التسجيل.

قواعد اعرف عميلك

أفغانستان عضو مُنتَسب لفريق مكافحة غسل الأموال بمنطقة آسيا والمحيط الهادي (APG). ويعتبر نظامُ المسؤوليات المنوطة بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك المركزي الأفغاني والتدابير الوقائية، النظامَ الرئيسي لقواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل KYC/CDD، وبشكل صريح، يُبيّن الفصل الثاني بعنوان: متطلبات تحديد هوية العميل، المادة 7، والملحق – 2: متطلبات تحديد هوية العميل، المتطلبات اللازمة على وجه التحديد. ويجب أن تحصل المؤسسات المالية على المعلومات والوثائق التالية من العملاء (الزبائن أو المتعاملين)، وهي: (1) الاسم الكامل (2) الجنس (3) بطاقة التسجيل الوطنية أو بطاقة المواطنة أو جواز السفر (4) العنوان الدائم وعنوان البريد الإلكتروني (5) تاريخ الميلاد (6) الجنسية (7) المهنة (8) الدخل ومصدر الدخل، (9) رقم الهاتف (إن وُجِد) (10) صورة شخصية.

أما بالنسبة إلى طالبي اللجوء واللاجئين، فإنَّ فتح حسابات بنكية (مصرفية) أمرٌ غير ممكن دون وجود جواز سفر. وعلاوة على ذلك، ينطوي إثباتِ العنوان للاجئين وطالبي اللجوء على التحدّيات لأنَّ الوثائق المتاحة لا تذكر عنوان الفرد لأسبابٍ أمنية. وتمتلك المفوضية معلومات عن عناوين اللاجئين في قاعدة بيانات "بروغرس proGress""،[2] ولكن

2 استخدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النظام الإلكتروني للتسجيل وإدارة الحالات، منذ عام 2004، وذلك لتيسير التسجيل المستمر للاجئين، ولقيد البيانات والصور الشخصية لكل فرد باستخدام التكنولوجية الرقمية.

بما أنَّ العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية يعيشون في مساكن مؤقتة، أو يتنقّلون في أغلب الأحيان، فمن الصعوبة بمكان الاحتفاظ بسجلات دقيقة لهم. وربما تُحل إشكالية الوصول إلى الإجراءات القانونية هذه في نهاية المطاف من خلال سنّ قانون وطني يُعنى بشؤون اللاجئين، وهذا القانون موجود حالياً في صيغة مشروع قانون. وقد جرى تأسيس فريق عمل معني بقانون اللاجئين، والمفوضية عضو فيه، الأمر الذي يوفرّ منتدىً تُثار فيه الإشكاليات المتعلقة بقواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل مُسبقاً قبل القانون الذي يجري العمل على سنّه في الوقت الحاضر.

وبالنسبة إلى العائدين (كالمواطنين الأفغان، مثلًا) فإنَّ فتح حسابات بنكية متاح لأولئك الذين لديهم وثائق مدنية ملائمة، على سبيل المثال التذكرة أو جواز السفر.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول (Mobile Money)

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول - من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكثر، تبلغ 0,91%. ويعتبر نظام مؤسسات الخدمات النقدية الإلكترونية النظام الرئيسي الذي يحكم خدمة الهاتف المحمول المالية، والذي يُؤيد المقاربة القائمة على المخاطر لقواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل، ولكن فقط لغايات المعاملات بين متعامل وآخر. وتتطلب المعاملة المالية باستعمال خدمة الهاتف المحمول المالية، ذات التصنيف المُنخفض المخاطر فقط، تقديم "هوية العميل البسيطة"، والتي تتضمن ما يلي (التأكيد مضاف):

- أي وثيقة أو بطاقة هوية صادرة عن الحكومة خاصة بحاملها.
- أي وثيقة صادرة بشكلٍ خاص تُصوّر بما فيه الكفاية هوية الفرد الذي يحملها.
- أي جهاز أو ممارسة، سواء أكانت عُرفية أو خلاف ذلك، تُميّز أو تُحدّد بالتحديد فرداً ما.
- أو تكون بخلاف ذلك متوافقة مع أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[3]

ومن المحتمل أن يعمل هذا التدبير على فسح المجال أمام طالبي اللجوء واللاجئين للوصول بطريقة قانونية إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. وفي الحقيقة، فإن التقارير أفادت، في أواخر العام 2018، بأنّ البنك المركزي الأفغاني قد فوّض مشغلي خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول بقبول أي خطاب أو أي شكل من الأشكال الأخرى للشهادات الصادرة عن المفوضية (ومنها استمارة العودة الطوعية وشهادات طالبي اللجوء واللاجئين) بهدف تيسير تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" لأغراض الحصول على خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول كجزء من برنامج مبادرات التدخل النقدية.

حماية البيانات:

تفتقر أفغانستان حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.[4]

3 http://www.aba.org.af/pdf_view_server.php?file=./uploaded/pdf/regulations/Money%20Service%20Providers

4 https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/CountryDetail.aspx?country=af

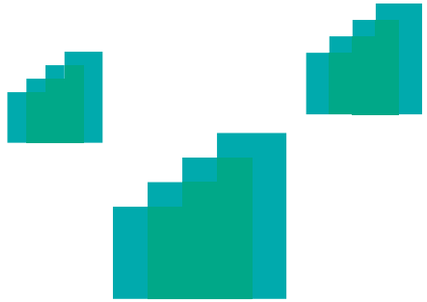

بنغلاديش

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA MMRI):

70,7

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

لا

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU RTOS):

75,50

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

لا

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 31 يناير / كانون الثاني 2019، بلغ عدد اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش 909,235 شخصاً، 4% منهم فقط مُسجل لدى المفوضية. وقد استحدثت المفوضية عملية للتحقق من صحة المعلومات التي تُجمع أثناء إجراءات التسجيل الذي تُجريها الحكومة، وأيضاً لاستبدال الوثائق العائلية برقم فريد لهوية الفرد، ما ينتج عنه إصدار بطاقة هوية للأفراد الذين هم أكبر من 12 عاماً، إضافة إلى إصدار شهادة العائلة التي تتضمن الصور الشخصية والمعلومات المتعلقة بالسّيرة الذاتية لجميع أفراد العائلة. وتصدر هذه الوثائق بصورة مشتركة عن الحكومة في بنغلاديش والمفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، ومع أنّ بطاقات "سكوب SCOPE" ليست مخصّصة لأغراض تحديد هوية الأشخاص المهجرين، إلا أنَّ ثلث مجتمع اللاجئين الروهينغا لديهم هذه البطاقات الصادرة لهم من برنامج الأغذية العالمي. ومن المحتمل أن يكون لدى اللاجئين وثائق أخرى، كالبطاقات الصادرة عن وزارة الشؤون الداخلية (وزارة الداخلية)، وبطاقات إحصاء العائلات، وبطاقات الإعاشة. وثمة ازدواجية كبيرة في هذه الوثائق. وتهدف عملية التسجيل التي تجريها حكومة بنغلاديش/ المفوضية إلى إلغاء ازدواجية هذه الهويات، في الوقت الذي توفِّر فيه بطاقة هوية رمزية.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" (شريحة الاشتراك)

يقتضي القانون في بنغلاديش تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" كما تنص عليه المبادئ التوجيهية لتنظيم وترخيص مشغّلي الهواتف الخليوية المحمولة، للعام 2011 (انظر إلى القسم 38 من تسجيل المشتركين). وبإشراف هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، العاملة ضمن شُعب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، تُلزِم عملية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" المشتركين بتقديم نسخة عن بطاقة الهوية الوطنية، أو عن جواز السفر، إضافة إلى التحقّق من بصمات الأصابع البيومترية مقارنة مع قاعدة بيانات وطنية (تعمل ابتداءً من أواخر العام 2015)؛[5] بهدف تفعيل اتصالات الهاتف المحمول (مع الأجهزة والشبكات الأخرى).

يُمنع تسجيل أكثر من 15 بطاقة من بطاقات وحدة تعريف المشترك باستخدام وثائق إثبات الهوية نفسها. ففي العام 2017، اقترحت هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في بنغلاديش تقليل عدد بطاقات وحدة تعريف المشترك التي يُمكن تسجيلها لأي شخص بعينه من 20 بطاقة إلى 5 بطاقات، إلا أنَّ مشغلي شبكات الهواتف المحمولة اعترضوا بقوة على ذلك بحجة أنَّ ذلك من شأنه التأثير على العديد من سبل الاتصال المشروعة. وقد توصلت هيئة التنظيم وصناعة الهاتف المحمول لاحقاً إلى حلّ وسط بالتفاوض بشأن الحد الأقصى الحالي (15 بطاقة وحدة تعريف المشترك لكل شخص). وتحجب هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية بانتظام بطاقات وحدة تعريف المشترك التي تُسجّل على نحو يفوق هذا الحد الأقصى بنفس وثائق إثبات الهوية. وتفرض هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في بنغلاديش[6] غرامة مقدارها 50 دولاراً أمريكياً على كل وحدة غير مُسجَّلة من وحدات تعريف هوية المشترك.[7] ولم ينجح الطعن القانوني ضد تسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك باستخدام البصمات البيومترية، استناداً إلى أسباب وبواعث قلق تتعلق بالخصوصية حول إمكانية وصول الهيئات الأجنبية إلى تلك البصمات.[8] وفي يناير / كانون الثاني 2019، أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في بنغلاديش قاعدة بيانات أرقام

5 https://bdnews24.com/bangladesh/2015/12/16/bangladesh-launches-registration-of-mobile-phone-sims-with-biometric-details

6 https://bdnews24.com/bangladesh/2015/12/16/bangladesh-launches-registration-of-mobile-phone-sims-with-biometric-details

7 https://www.thedailystar.net/frontpage/sim-re-registration-must-139189

8 https://www.dhakatribune.com/bangladesh/2016/04/13/biometric-sim-registration-legal

التعريف الدولية لأجهزة الهواتف المحمولة IMEI من أجل خفض استخدام الأجهزة المستوردة بصورة غير قانونية.[9]

وينطوي حصول اللاجئين في بنغلادش، بصورة قانونية، على بطاقات وحدة تعريف المشترك، على تحدّيات كبيرة جداً، وتحديداً بسبب عدم الحصول على الأشكال اللازمة للهوية. وأفادت التقارير بأنَّ هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في بنغلاديش واضحة وصريحة في حظر بيع بطاقات وحدة تعريف المشترك للاجئين الروهينغا، فقد زعمت بأنها جرّمت توفير وحدات تعريف المشترك المسجَّلة للاجئين الروهينغا.[10] وقد اعتُقل عدد من الأفراد بسبب بيع الهواتف المحمولة وبطاقات ووحدات تعريف المشترك للاجئين الروهينغا.[11] كما تمّ التّنبيه على مشغّلي شبكات الهواتف المحمولة بعدم توفير اتصالات الهاتف المحمول للاجئين بما يتنافى مع القانون.[12] وأوردت التقارير أنَّ الحكومة قد عزمت حالياً على تطوير عملية لبيع بطاقات وحدة تعريف المشترك إلى اللاجئين الروهينغا.

قواعد إعرف عميلك

وتشارك بنغلاديش في فريق مكافحة غسل الأموال بمنطقة آسيا والمحيط الهادي (APG). وهذا الفريق عضو مُنتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. فالنظام البنغلاديشي الرئيسي الذي يوجّه متطلبات قواعد اعرف عميلك هو قانون منع غسل الأموال، للعام 2012، والذي يحدد المتطلبات الأساسية لإجراء العناية الواجبة تجاه العميل، ومنها تحديد هوية العميل، وتوثيق الهوية استناداً إلى إحدى الوثائق الثلاث التالية: بطاقة الهوية الوطنية أو شهادة المواطنة، أو رخصة قيادة مركبات / جواز سفر، أو إثبات العنوان.[13] وتضطّلع وحدة الاستخبارات المالية البنغلاديشية، الكائنة في البنك المركزي البنغالي بمسؤولية إنفاذ متطلبات الامتثال لهذا النظام. ويسعى البنك المركزي البنغلاديشي إلى استحداث نظام إلكتروني لمعرفة العميل (eKYC) يستطيع من خلاله فتح حسابات بنكية (مصرفية) دون إكمال الوثائق الورقية.[14]

وعلى غرار الحصول على بطاقات وحدة تعريف المشترك، يواجه اللاجئون في بنغلاديش تحديات جسيمة في الوصول إلى الخدمات المالية. ولأنَّ ميانمار لا تعترف بمواطنتهم، فإنَّ اللاجئين الروهينغا لم يسبق لهم أبداً الحصول على أي شكلٍ من أشكال الوثائق الرسمية من بلدهم الأصلي، التي تشهد على حقيقة هويتهم (كجواز السفر، مثلًا). وأشار البنك المركزي البنغلاديشي إلى أنّ بطاقة الهوية التي تترتّب على التحقق الذي تجريه المفوضية، من شأنها أن تكون كافية لاستيفاء متطلبات اعرف عميلك. ولكن إلى الوقت الذي تُقرر فيه الحكومة السماح للاجئين بالوصول إلى السيولة النقدية، فإنَّ هذا الموضوع يبقى متوقفاً. وقد سُمِحَ بتنفيذ عدد قليل من التجارب الريادية في الوصول إلى السيولة النقدية على أساس مستهدف جداً وضيق النطاق.

9 https://www.thedailystar.net/business/telecom/bangladesh-telecom-regulator-mobile-phone-imei-database-launched-legal-import-mobile-handset-1691311

10 https://bdnews24.com/bangladesh/2017/09/23/bangladesh-regulator-bans-selling-mobile-sims-to-rohingya-refugees

11 https://www.thedailystar.net/rohingya-crisis/5-rohingyas-jailed-selling-mobile-sims-1487776

12 https://www.thedailystar.net/business/operators-selling-sims-rohingyas-face-action-govt-1466884

13 https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/bangladesh/document/addressing-customer-due-diligence-obligations-promote-rohingya

14 https://www.thedailystar.net/business/electronic-kyc-june-1540792

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ نسبة 21,25%. وقد أصدر البنك المركزي البنغالي توجيهات بشأن خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول - المبادئ التوجيهية التنظيمية للخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول (MFS) في بنغلاديش، للعام 2015، والتي يُؤكد فيها البنك على متطلبات قواعد اعرف عميلك ومتطلبات العناية الواجبة تجاه العميل بشأن الحسابات البنكية. وفي العام 2018، شكّلت وحدة الاستخبارات المالية في بنغلاديش فريق تنسيق بمشاركة الجهات المنظِّمة، والجهات الحكومية ومقدمي الخدمات لإعداد ورقة بحثية بعنوان، أنظمة (لوائح) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بخدمات المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول: خيارات السياسات البنغالية، والتي تُحدد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بخدمات المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، وتقترح توصيات تتعلق بالسياسات، تشمل إمكانية تحديد متطلبات متعددة المستويات لقواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل.[15]

وبما أنَّ اللاجئين في بنغلاديش لا يستطيعون الوصول إلى سبل الاتصالات عبر الإنترنت، بصورة قانونية (أي: إجراء الاتصالات الإلكترونية) أو إلى الخدمات المالية، فإنَّ الوصول بطريقة قانونية إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول محدودةٌ جداً.

حماية البيانات

تفتقر بنغلاديش حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.[16]

15 https://www.afi-global.org/blog/2018/08/amlcft-regulations-mobile-financial-services-mfs-policy-options-bangladesh

16 https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/CountryDetail.aspx?country=bd

البرازيل

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

79,28

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

91,50

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

نعم

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من منتصف العام 2018، كانت فئات اللاجئين الرئيسية المعترف بها في البرازيل على النحو التالي: السوريون (3,164)، والكونغوليون [الجمهورية الديمقراطية] (1,497)، والكولومبيون (1,291)، والأنغوليون (1,128)، والفلسطينيون (514). وفي الوقت نفسه، بلغ عدد طلبات اللجوء التي كانت قيد النظر 86,000 طلب مقارنة مع ما مجموعه 10,150 لاجئاً معترفاً بهم بحلول نهاية العام 2018. وكانت مجتمعات طالبي اللجوء تتألف بشكلٍ رئيسي من الجنسيات التالية: الفنزويلية (46,776)، والهايتية (10,540)، والسنيغالية (6.943)، والكوبية (5,670)، والأنغولية (4,892). وتتباين ملفات هؤلاء الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية تبايناً كبيراً.

ومن حيث المكان، تنتشر فئات طالبي اللجوء واللاجئين في جميع أنحاء البلاد، وتتركز بصورة رئيسة في المناطق الحضرية كمدينة ساوباولو، وريو دي جانيرو، وبرازيليا، وكوريتيبا، مثلًا. ويدخل اللاجئون الفنزويليون إلى البرازيل بصورة رئيسية عبر الحدود البرية لولاية رورايما، والتي تقع في شمال البرازيل، حيث يتركز معظمهم.

وسوف يصل العديد من أولئك الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية إلى البرازيل، حاملين معهم وثائق إثبات الهوية الصادرة عن بلد الأصل، ومنها جوازات السفر، وشهادات الميلاد، والهويات الوطنية، وبطاقات تسجيل الناخبين. وفور وصولهم إلى البرازيل، يحصل طالبو اللجوء على شهادة طالب لجوء (إثبات تسجيل اللاجئين)، أرقام الهوية الضريبية (CPF)، وتصريح العمل. ووفقاً للمرسوم الفيدرالي رقم 9277 / 18، فإنَّ طالبي اللجوء يجب أن يحصلوا، فور تقديم طلب اللجوء، على إثبات للهوية يُسمى "وثيقة مؤقتة صادرة عن السجل الوطني للهجرة". وبالإضافة إلى ذلك، يُمنح اللاجئون المُعتَرف بهم وثائق إثبات الهوية، التي كانت تعرف سابقاً باسم بطاقة التسجيل الوطني للأجانب، والتي أُعيدت تسمِيتها لتصبح بطاقة السجل الوطني للهجرة.

الحكومة البرازيلية مسؤولة بالكامل عن إصدار هذه الوثائق. وتعتبر الشرطةُ الفيدرالية السلطةَ الوطنية المعنية بالهجرة في البرازيل، وهي مسؤولة أيضاً بصورة قانونية عن إصدار شهادة طلب اللجوء، وبطاقة الهوية، ووثائق السفر للاجئين المُعترَف بهم. أما وزارة العمل فهي الجهة المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل. وتضطلع وزارة الخزانة بمسؤولية إصدار أرقام الهوية الضريبية.

ويُشكّل إثبات العنوان تحدياً مستمراً لأولئك الذين يعيشون في مستوطنات غير نظامية (عشوائية) في المناطق الحضرية، حيث نادراً ما يتم تحصيل الإيجار الرسمي منهم كما هو؛ وذلك نظراً إلى الأسعار المرتفعة للمساكن والمتطلبات المستفيضة (الوثائق والكفلاء). وفي سياق حالة فنزويلا، ففي الحالات التي أُنشئت فيها وحدات إيواء مؤقتة في ولاية رورايما، في شمال البرازيل، ينطوي تقديم إثبات العنوان بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في هذه الوحدات على التحديات (وهي شبيهة بالمخيمات، ولكن لأسبابٍ سياسية، فقد اعتمدت الحكومة البرازيلية مصطلحاً مختلفاً: "وحدات الإيواء"). وتُصدر المفوضية والمنظمات الشريكة لها، التي تُدير وحدات الإيواء خطاباتٍ تؤكد إثبات العنوان، إلا أنّ بعض البنوك طلبت أيضاً وثائق أخرى، على سبيل المثال إثبات يفيد بأنَّ المنظمة غير الحكومية الشريكة تُدير المأوى (وحدة الإيواء) حسب الأصول. وتصدُر فواتير الكهرباء / الماء للمأوى باسم المفوضية أو المنظمة غير الحكومية الشريكة، وغيرها. وتعمل المفوضية على كسب التأييد للتّغلّب على هذه الإشكالية ورفع مستوى الوعي بشأنها في أوساط المؤسسات المصرفية.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

إنّ تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" متطلب قانوني في البرازيل بموجب القانون رقم 703-10، الصادر بتاريخ 18 يوليو / تموز 2003، وهو قانون فيدرالي. وقد أعقب القانون الفيدرالي صدور قوانين الولايات بمتطلباتٍ إضافية.[17] ويستطيع مستخدمو الهاتف المحمول تفعيل بطاقة وحدة تعريف المُشترك عن طريق تقديم رقم تعريف الهوية وأرقام الهوية الضريبية السارية المفعول (للحسابات المدفوعة مُسبقاً). أما القاعدة الثانية فهي أنَّ القرار رقم 477 / 2007 الصادر عن الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية يُلزِم مقدمي خدمات الهواتف المحمولة أيضاً بطلب إثبات عنوان المستخدِم. ويستطيع كل من ليس لديه رقم هوية ضريبية (كالزائرين الأجانب) الاتصال بالخدمة الخاصة لدى مشغّلي شبكات الهواتف المحمولة، المخصّصة للمقيمين غير البرازيليين، التي تستلزم الحصول على معلومات شخصية، ومنها على سبيل المثال، رقم جواز السفر، وعنوان المنزل من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وقد طعن مشغّلون معيّنون لشبكات الهواتف المحمولة في التفويضات الخاصة بتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". فعلى سبيل المثال، قدّمت الجمعية الوطنية لمشغّلي الهواتف المحمولة استئنافاً إلى المحكمة العليا الفدرالية في البرازيل للطعن في قانون ولاية ساوباولو.[18]

ومع أنَّ بعض الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، ممن ليس لديه رقم هوية ضريبي، من الممكن أن يعتمدوا على الأصدقاء أو المعارف لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" بالنيابة عنهم، إلا أنَّ إثبات الهوية بصورة عامة ليس العائق الرئيسي أمام الحصول على بطاقة وحدة تعريف المشترك في البرازيل؛ وذلك لأنَّ معظم هؤلاء الأشخاص يمتلكون وثائق إثبات الهوية اللازمة. وتتعلق أكبر التحديات بالمتطلبات المستندية الإضافية: إثبات العنوان. ويُشكّل الافتقار إلى الوعي بالمتطلبات القانونية بين وكلاء مُشغّلي شبكات الهواتف المحمولة عائقاً أمام الحصول إلى بطاقة وحدة تعريف المُشترك.

قواعد اعرف عميلك

كانت البرازيل وما زالت عضواً كاملا في فريق العمل المعني بالإجراءات المالية منذ العام 2000. فالنظام الرئيسي الذي يوجّه متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو القانون رقم 613-9، بتاريخ 3 مارس / آذار 1998، والذي حُدِّث بمقتضى القانون رقم 683-12 للعام 2012. ويحدد التعميم الخاص بالبطاقات رقم 813-3، بتاريخ 7 أبريل / نيسان 2017 أشكال وثائق إثبات الهوية التي تُصدرها الحكومة، والتي يجب تقديمها كجزءٍ من عملية قواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل.[19] فالأطراف الفاعلة التنظيمية الرئيسية هي البنك المركزي البرازيلي، ومجلس الرقابة على الأنشطة المالية.

ولفتح حساب بنكي في البرازيل، يجب أن يُقدّم الفرد إثبات الإقامة (مع عنوانٌ مُسجّل صحيح)، ورقم الهوية، ورقم الهوية الضريبية. ومع أنَّ القانون البرازيلي ينص على ضرورة إعطاء طالبي اللجوء واللاجئين رقم هوية ورقم هوية ضريبي، فإن التسجيل رسمياً بحسب العنوان عن طريق دفع الإيجار أو شراء أحد العقارات يظلّ أحد التحديات بالنسبة إلى العديد من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية.

17 انظر، على سبيل المثال، إلى المتطلبات بالنسبة إلى ساوباولو: https://www.al.sp.gov.br/repositorio/legislacao/lei/2016/lei-16269-05.07.2016.html

18 http://www.telesintese.com.br/operadoras-vao-ao-stf-contra-lei-de-sp-que-obriga-cadastro-de-comprador-de-celular/

19 https://www.bcb.gov.br/pre/normativos/busca/downloadNormativo.asp?arquivo=/Lists/Normativos/Attachments/50360/C_Circ_3813_v1_O.pdf

ووفقاً للبنك المركزي البرازيلي، وكما ينص التعميم الخاص بالبطاقات رقم 813-3، تُعتبر شهادة طالب اللجوء الصادرة عن الشرطة الفدرالية إثباتاً صالحاً للهوية من أجل فتح حساب بنكي. غير أن هذه الوثائق في البرازيل تتكون من ورقة بحجم "A4" باللونين الأبيض والأسود، ولا تُوحي بمظهر الطابع الرسمي، مما يُسبب تحدّياً عملياً أمام طالبي اللجوء لفتح حسابٍ بنكي. ويُتوقَّع بأن المرسوم الفدرالي المُشار إليه أعلاه رقم 9277 / 18 سوف يُغير الوضع الحالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شراكات رسمية مع البنوك في البرازيل من أجل تيسير الوصول إلى الخدمات البنكية. وتهدف هذه الشراكات إلى تقديم المعلومات، بشأن الإشكاليات الخاصة باللاجئين، وبقانون اللاجئين إلى وكلاء البنوك لتجهيزهم على نحو أفضل لمساعدة هذه الفئة من السكان.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 4,84%. وفي العام 2013، سمح القانون رقم 12865 والأنظمة المرتبطة به للمؤسسات غير البنكية بإجراء المعاملات المالية الإلكترونية، كما لو كانت مؤسسات تتعامل مع المدفوعات؛ ورغم ذلك لا يوجد حالياً أي مشغّل من مشغّلي شبكات الهواتف المحمولة في البرازيل يُقدّم خدمة المحفظة المالية باستخدام الهاتف المحمول بطريقة تقليدية.

حماية البيانات

ابتداءً من أغسطس / آب 2018، أصبح لدى البرازيل إطاراً قانونياً شاملًا لحماية البيانات.[20]

20 https://www.insideprivacy.com/international/brazils-new-general-data-privacy-law-follows-gdpr-provisions/

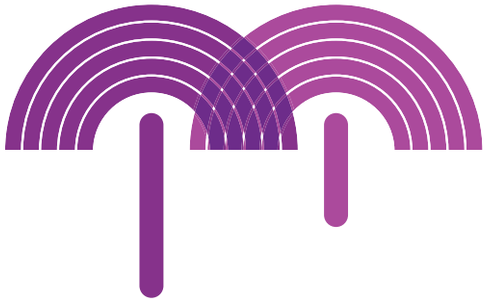

بوروندي

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

75,03

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

70,00

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 30 يونيو / حزيران 2018، بلغ مجموع عدد اللاجئين في بوروندي 72,609 لاجئاً (أي ما يعادل 17,638 عائلة). وتنحدر الغالبية العظمى من أولئك اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية (71,255 لاجئاً). ويوجد أيضاً 40,287 عائداً (13,285 عائلة) جرت إعادتهم إلى بوروندي.

وسوف تُصدر المفوضية العامة (البورندية) للهجرة تصاريح إقامة مؤقتة لطالبي اللجوء. ويُصدر المكتبُ الوطني لحماية اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية (المعروف بمختصر "ONPRA" باللغة الفرنسية) بطاقات هوية للاجئين – وهو الجهة المناظرة لمفوضية اللاجئين لدى الحكومة البوروندية. ويمنح قسم العودة العائدين شهادة إثبات العودة. وسوف يحمل 25% تقريباً من العائدين بطاقة الهوية الوطنية، كما سوف يمتلك 29% منهم شهادات ميلاد. ويستلم جميع أرباب الأسر المعيشية استمارة العودة الطوعية. وتعتمد الجهات الثلاث جميعها (المفوضية العامة للهجرة، والمكتب الوطني لحماية اللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية، وقسم العودة) على وزارة الداخلية.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في بوروندي تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" وتُشرف على ذلك هيئة التنظيم والرقابة على الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويمكن البحث عن المتطلبات المتنوعة في مختلف التعميمات، ومنها: (1) تعميم بشأن بيع بطاقات وحدة تعريف المشترك SIM لأشخاص لم يتم التّعرف عليهم من قبل مشغّلي الهاتف المحمول. (2) تعميم بشأن تسجيل مشتركي الهاتف المحمول. (3) تعميم بشأن إلغاء تنشيط شرائح SIM غير المسجلة.

واستناداً إلى الأنظمة، يجب أن تتضمن معلومات المُشتركين الاسم الأول واسم العائلة، والعنوان الكامل، ومكان وتاريخ الميلاد. كما يجب أن يُقدّم المُشتركون نسخة عن بطاقة الهوية الوطنية أو جواز السفر. ويجب على المُشتركين الحضور شخصياً للتسجيل. ويُعرّض انتهاك القوانين مشغّلي شبكات الهواتف المحمولة لغرامة بنسبة 1% من رقم المبيعات السنوية للسنة الماضية. وفي حال لم يقم المُشغّل بمعالجة هذا الوضع، بعد هذه العقوبة المالية، فسوف يحتفظ المُنظّم (هيئة التنظيم أو الجهة المنظمة) بالحق في تعليق رخصة المُشغّل. ففي يوليو / تموز 2015، حُجِبت جميع بطاقات وحدة تعريف المشترك SIM غير المُسجّلة في بوروندي. وفي مارس / آذار 2016، اعتمدت بوروندي قانوناً (القانون الوزاري رقم 540 / 356) الذي يحظر امتلاك بطاقتين من بطاقات وحدة تعريف المشترك من نفس مُشغّل شبكة الهواتف المحمولة. وتنص المادة 1 من هذا القانون على أنّه يجب على أي شخصٍ يطلب الحصول على بطاقة ثنائية الاستعمال من بطاقات وحدة تعريف المشترك السعي إلى الحصول على تفويض خاص من المُنظّم.[21]

وتكفي بطاقة هوية اللاجئ، وشهادة إثبات العودة لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" في بوروندي.

21 https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38816/Joint-submission-to-the-Universal-Periodic-Review-of-Burundi-by-ARTICLE-19-and-others.pdf

قواعد اعرف عميلك

بوروندي موجودة بصفة "مراقب" فقط (أيْ أنها ليست عضواً كاملًا) في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق بحد ذاته عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. ويعالج القانون رقم 1 / 02 (الذي سُنَّ في فبراير / شباط 2008) إشكاليات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب عن طريق تفويض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة.[22]

وفي العام 2015، أفادت وزارة الخارجية الأمريكية أنَّ بوروندي لا تُعتَبر مركزاً مهماً لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، لكنها نوهّت إلى أنَّ "حكومة بوروندي سنّت تشريعاتٍ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلى أنَّها أصبحت طرفاً في الاتفاقيات ذات الصلة، لكنها مع ذلك يجب أن تلتزم بالتمويل، أو بتقديم التدريب، أو تنفيذ السياسات، أو إظهار الإرادة السياسية لمكافحة غسل الأموال عملياً. ويراقب ويفحص بنك جمهورية بوروندي، وهو البنك المركزي البوروندي، عمليات المؤسسات المالية بغرض ضمان امتثالها لقوانين وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم يتم بعد إنفاذ قانونٍ يُلزِم البنوك بإبلاغ السلطات عن الإيداعات أو المعاملات المالية الكبيرة. ولم تقم وحدة الجرائم المالية التابعة للشرطة الوطنية البوروندية أو وحدة الاستخبارات المالية التابعة لوزارة المالية بإجراء أي تحقيقات مالية. وتُشير المعلومات الموثوق بها إلى أنَّ وحدة الاستخبارات المالية لا تعمل، ولم يُعيَّن أي موظفٍ في الوحدة. ويفتقر ضباط إنفاذ القانون البوروندي إلى التدريب والخبرات المتخصصة في مجال التحقيق في الجرائم المالية.[23]

وقد بيّن التقييم الذي أجرته المفوضية في أكتوبر / تشرين الأول 2017 لموفّري الخدمات المالية في بوروندي أنَّ اللاجئين والعائدين بوسعهم الوصول إلى الخدمات المالية باستخدام بطاقة هوية اللاجئ التي يتم إصدارها لهم وشهادة إثبات العودة، على الترتيب.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

لا توجد بيانات عن ملكية حسابات تستخدم خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي لمن يبلغوا سنّ 15 عاماً فأكبر في بوروندي. كما تعذّر تحديد أي أنظمة ذات صلة بخدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. ومع ذلك، فقد أفادت التقارير أنَّ بطاقة هوية اللاجئ أو شهادة إثبات العودة تكفي لفتح حساب بنكي داخل بوروندي للاستفادة من خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول.

22 https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtlstict2012d2_en.pdf

23 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239156.htm

حماية البيانات

تفتقر بوروندي حالياً إلى وجود إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.[24]

وفي "SIM". يقتضي القانون في بوروندي تسجيل وحدة تعريف المشترك يوليو / تموز 2015، حُجِبت جميع بطاقات وحدة تعريف المشترك غير المُسجّلة في بوروندي. وفي مارس / آذار 2016، اعتمدت بوروندي قاعدة أخرى تحظر امتلاك بطاقتين من بطاقات وحدة تعريف المشترك من نفس مُشغّل شبكة الهواتف المحمولة.

24 https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-47317-8_14

الكاميرون

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجل لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

72,2

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

56,00

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 31 يوليو / تموز 2018، استضافت الكاميرون 692,094 شخصاً من المشمولين باختصاص المفوضية، ومنهم 261,245 لاجئاً من إفريقيا الوسطى و98,640 لاجئاً نيجيرياً. ويعيش معظم اللاجئين من إفريقيا الوسطى في المناطق الريفية في الشرق، وأداماوا وشمال الكاميرون (243,314 لاجئاً)، في حين يتّخذ الآخرون (17,931 لاجئاً) كلًا من المدينتين الحضريتين ياوندي ودوالا مقراً لهم. ويعيش 96,727 لاجئاً نيجيرياً في مخيم ميناواو وفي المجتمعات المُضيفة في الشمال الأقصى، ويعيش 1,913 لاجئاً في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى مجتمعات اللاجئين تلك، ثمة أيضاً 7,659 طالب لجوء، و 238,099 شخصاً نازحاً داخلياً، و 83,141 عائداً يعيشون داخل الكاميرون. وتُقدّر الأطراف العاملة في المجال الإنساني عدد الأشخاص المهجرين في مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون بحوالي 160,000 شخص.

وفي الكاميرون، تُصدر المفوضية للاجئين بطاقات هوية للاجئين (تُختصر باللغة الفرنسية ""CIRs)، وبهذه البطاقات يتمتع اللاجئون بنفس الحقوق التي يتمتّع بها الكاميرونيون، باستثناء الحق في الانتخاب. وتُمنح بطاقات "هوية لاجئ" للكبار الراشدين الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكبر. ولا تُحدّد هذه البطاقات عنوان اللاجئ بصورة دقيقة، بل تُحدد فقط المدينة التي يُسجّل فيها اللاجئ.

ويحصل رب الأسرة المعيشية أيضاً على شهادة تكوين العائلة، التي تصدرها المفوضية (تختصر بـ: "ACF" باللغة الفرنسية)، وهي وثائق إثبات الهوية لعائلات اللاجئين. ولأغراض السفر داخل الكاميرون، ومن المُحتمل أن تُصدر المفوضية وثيقة اكتساب الحق (Acquis de Droi). ومن الممكن أن يُصدر الوفد العام للأمن القومي لطالبي اللجوء وثيقة السفر، التي تصدر بموجب اتفاقية اللاجئين (CTD)، للسفر إلى خارج بلد اللجوء. ويمتلك طالبو اللجوء شهادة طلب اللجوء الصادرة عن المفوضية، وهذه توفّر لهم أيضاً إثباتاً للهوية، وتضمن توفير الحماية الدولية لهم.

واستناداً إلى المادة 9 من قانون 27 يوليو / تموز 2005،[25] تقر الحكومة الكاميرونية بأنّ الوثائق التي تصدر عن المفوضية تُخوّل اللاجئين وطالبي اللجوء الإقامة بصورة قانونية في الكاميرون. وتعتبر هذه الوثائق هي إثبات الهوية الوحيد الذي يملكه اللاجئون وطالبو اللجوء. فهم غير مُلزمين باستصدار بطاقة هوية وطنية، أو جواز سفر أو بطاقة إقامة.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في الكاميرون تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". ويمكن البحث عن العديد من المتطلبات لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" في عددٍ من النصوص المختلفة، ومنها: (1) القانون رقم 2010 / 013 بتاريخ 21 ديسمبر / كانون الأول 2010 للتحكم في الاتصالات الإلكترونية في الكاميرون. (2) المرسوم رقم 2012/1637 / PM المؤرخ في 14 يونيو / حزيران 2012 - يضع إجراءات تحديد المشتركين والمحطات. (3) المرسوم رقم 2015 / 3759 بتاريخ 3 سبتمبر / كانون الأول 2015 - يحدد إجراءات تحديد المشتركين والمعدات ومحطات شبكات الاتصالات الإلكترونية، و (4) القرار 2016-112 / DT / DG / ART بتاريخ 15 يونيو / حزيران 2016 – يحدد إجراءات التنازل عن القيود المفروضة على عدد الوحدات لكل هوية مشترك. وتُشرف هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية على تسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك.

25 https://www.iiste.org/Journals/index.php/JLPG/article/viewFile/23516/23922

وتشمل الوثائق الصالحة (السارية المفعول) والمطلوبة لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" بطاقة الهوية الوطنية (أو وصل تقديم طلب الحصول عليها)، أو جواز سفر، أو تصريح إقامة أو بطاقة هوية اللاجئ (CIR). وبالتالي، يستطيع اللاجئون، الذين أُصدرت لهم بطاقات هوية لاجئ، بصورة قانونية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وبموجب القانون، يُسمَح للمشتركين بتسجيل عدد (3) ثلاث بطاقات وحدة تعريف المشترك بحد أقصى لكل مشغّلٍ من مشغّلي شبكات الهواتف المحمولة.[26] وقد عطّلت كلٌّ من شركتي الاتصالات "إم تي إن (MTN)" وأورانج "Orange" ما يقارب 3 ملايين بطاقة من بطاقات وحدة تعريف المشترك في العام 2016.[27] وبالرغم من ذلك، وفي العام 2017، غرّم المُنظّم شركة الاتصالات "إم تي إن" (6,6) مليون دولار أمريكي بسبب انتهاك أنظمة تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، إضافةً إلى خفض صلاحية رخصتها التشغيلية لمدة سنة واحدة.[28]

قواعد اعرف عميلك

تُشارك الكاميرون في فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط إفريقيا (GABAC)، وهذا الفريق عضو منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وقد دخل القانون الكاميروني لمكافحة غسل الأموال حيّز التنفيذ في العام 2005. وتتضمن متطلباته بشأن قواعد اعرف عميلك التحقق من هوية وعنوان العميل عن طريق الرجوع إلى الوثائق الرسمية لإثبات الهوية. وتُنسَخ وثائق إثبات الهوية بعد التّحقق البصري منها (أي: بعد مشاهدتها) – والتحقق المستقل غير مطلوب.[29] وبنك دول وسط إفريقيا (BEAC)، البنك المركزي الذي يخدم ست دول من وسط إفريقيا ، هو المُنظّم المختص بهذه القواعد. وقد أوصت وزارة الخارجية الأمريكية بأنه "يجب على حكومة الكاميرون والهيئة الوطنية للتحقيقات المالية، ووحدة الاستخبارات المالية الكاميرونية، مواصلة العمل مع فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال لدول وسط إفريقيا من أجل تنفيذ نظامٍ فعال في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع المعايير الدولية".[30]

ومع أنَّ بطاقة هوية اللاجئ لا تزال تُعتَبر بصورة قانونية شكلًا ساري المفعول من أشكال وثائق إثبات الهوية لفتح حسابٍ بنكي في الكاميرون، يواجه اللاجئون في أغلب الأحيان صعوباتٍ مع بعض المؤسسات البنكية. وتتعلق شكاوى اللاجئين وطالبي اللجوء بافتقار المؤسسات المالية إلى المعرفة بخصوص صلاحية الوثائق التي يحملها اللاجئون. ونتيجة لذلك، لم يكن البعض قادراً على إجراء معاملات مالية مع البنوك أو مؤسسات تحويل الأموال.

26 http://www.art.cm/fr/content/foire-aux-questions

27 https://www.businessincameroon.com/telecom/0907-6365-since-1st-july-2016-orangeand-mtn-cameroun-deactivated-close-to-3-million-unregistered-sim-cards

28 https://www.businessincameroon.com/telecom/0312-7612-telecom-regulator-imposes-mtn-cameroon-a-cfa3-5-billion-fine-and-reduces-its-license-s-duration-by-a-year

29 https://www.pwc.com/gx/en/financial-services/publications/assets/pwc-anti-money-laundering-2016.pdf

30 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2014/supplemental/227748.html

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى نفاذ خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في الكاميرون (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ سن 15 عاماً فأكبر) تبلغ 15,14%. وتحكم اللائحة (النظام) رقم 01/11 / CEMAC/ UMAC/CM 01/11، المتعلقة بممارسة نشاط خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول من بنك دول وسط إفريقيا ، استعمال هذه الخدمات داخل البلاد.

ويميل اللاجئون في الكاميرون إلى إنجاز المعاملات التجارية من خلال مراكز خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول التي توافق على تسجيلهم استناداً إلى بطاقة هوية اللاجئ. وعندما تُرفَض عملية تسجيل خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول لأسبابٍ تتعلق بالهوية تتدخل المفوضية أحياناً لكسب التأييد لهذا التسجيل بالنيابة عن اللاجئين.

حماية البيانات

تفتقر الكاميرون حالياً إلى إطار قانوني شامل لحماية البيانات.

يواجه اللاجئون في الكاميرون، في أغلب الأحيان، صعوباتٍ مع المؤسسات البنكية التي تفتقر إلى المعرفة بشأن صلاحية وثائق إثبات هوية اللاجئ. ونتيجة لذلك، لم يكن بعض اللاجئين قادراً على إجراء معاملات مالية مع البنوك أو مؤسسات تحويل الأموال.

جمهورية إفريقيا الوسطى

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجل لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

70,72

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

51,33

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2018، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في جمهورية إفريقيا الوسطى 6,947 شخصاً، منهم 2,574 شخصاً من جنوب السودان و 1,790 شخصاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و 1,709 أشخاص من تشاد، و 530 شخصاً من السودان، و 344 شخصاً من بلدان أخرى. ويعيش أولئك الأشخاص المشمولون باختصاص المفوضية، بصورة رئيسية، في ست مدنٍ كما يلي: بانغي: 2,317 (33,35%)، وأوبو: 2,607 (37,53%)، وندیلي: 1,427 (14,88%)، وبامباري 205 (2,95%)، ومبوكي: 359 (5,17%)، ورافاي: 32 (0,46%).

وخلال المدة من يناير / كانون الثاني وحتى نوفمبر / تشرين الثاني 2018، يسَّر مكتب المفوضية في جمهورية إفريقيا الوسطى العودة الطوعية لما مجموعه 3,724 لاجئاً من إفريقيا الوسطى (3,536 لاجئاً من الكونغو – برازافيل، و 86 لاجئاً من بنين، و 45 لاجئاً من الكاميرون، و 57 لاجئاً من بلدان أخرى). وفي الوقت نفسه، بلغ مجموع اللاجئين من رعايا إفريقيا الوسطى، ممن عادوا تلقائياً إليها قادمين من الكاميرون وتشاد، وسجلتهم المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية، 103,841 لاجئاً.

وتمنح الهيئة الوطنية للأهلية اللاجئين بطاقة هوية فور الاعتراف بهم، أو بعد انتهاء عملية التسجيل (على سبيل المثال، اللاجئون من جنوب السودان تطبّق عليهم ترتيبات الاعتراف بأنهم لاجئون "على نحو جماعي prima facie")، بينما تُمنح شهادة إثبات طلب اللجوء لطالبي اللجوء إلى أن يصدر قرار الاعتراف بهم. وتمتاز بطاقة هوية اللاجئ باحتوائها على شيفرة ترميز رقمي (باركود) تتضمن البيانات الشخصية لحاملها. وتعتبر بطاقة هوية اللاجئ وشهادة إثبات طلب اللجوء وثائق رسمية لإثبات الهوية لدى جمهورية إفريقيا الوسطى (وهي تحمل شعار المفوضية).

وسوف يصل العائدون وهم يحملون استمارة العودة الطوعية الصادرة عن المفوضية، والتي سوف تجمعها المفوضية فور وصولهم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. أما العائدون الذين لا يحملون بطاقة هوية جمهورية إفريقيا الوسطى فيعطَون وثيقة فقدان بطاقة هوية لفترة أولية تصل إلى 3 أشهر، لتمكينهم من تقديم طلبٍ للحصول على بطاقة هوية جديدة.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في جمهورية إفريقيا الوسطى تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" كما ينص القرار رقم "012/2015/ ART/DG" بتاريخ 3 نوفمبر / تشرين الثاني 2015.[31] وقد أصدرت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، مذكرة إضافية، في 10 يوليو / تموز 2017 تُوجِز عملية فصل بطاقات وحدة تعريف المشترك غير المُسجّلة، وهي: تتضمّن إلغاء تنشيط أرقام مستخدمي بطاقة وحدة تعريف المشترك المجهولة الهوية في جمهورية إفريقيا الوسطى. وتُشرف هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية على مستوى الامتثال لعملية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".

31 الوثيقة غير متاحة علانية، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد متطلبات تحديد الهوية اللازمة لتسجيل بطاقة تحديد هوية المشترك في جمهورية إفريقيا الوسطى.

وعندما طُرحت للنقاش للمرة الأولى مسألةُ تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" في العام 2014 لأسباب تتعلق بالأمن القومي، واجهت المبادرة تحدّياً خاصاً يتمثل فيما يلي: افتقار العديد من المواطنين في المناطق الريفية إلى أي شكلٍ من أشكال الهوية. وفي الوقت نفسه، وللالتفاف على (لإيجاد حلول بديلة غير رسمية) هذه المشكلات، فقد اقتُرِح أن يسمح آجر "Azur" (أكبر مشغّل لشبكة الهواتف المحمولة في البلاد) للمشتركين الذين ليس لديهم بطاقة هوية بتسجيل تفاصيل بياناتهم الشخصية طالما كان يرافقهم كفيل يحمل وثائق إثبات هويته.[32]

ومن الممكن استخدام بطاقة هوية اللاجئ لتفعيل بطاقة وحدة تعريف المشترك. ويجوز للعائدين الذين أُصدِرت لهم بطاقة هوية وطنية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". ويمكن أيضاً استخدام إعلان فقدان بطاقة الهوية لشراء بطاقة وحدة تعريف المشترك، والتي يمكن تسجيلها لاحقاً.

قواعد اعرف عميلك

تشارك جمهورية إفريقيا الوسطى في فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط إفريقيا (GABAC)، وهذا الفريق عضو منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. ويعتبر بنك دول وسط إفريقيا (BEAC)، البنك المركزي الذي يخدم ست دول من وسط إفريقيا ، المُنظّم (الجهة أو الهيئة المنظمة) المختص بهذه القواعد.

وفي العام 2015، أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنَّ: "الرقابة على، وإنفاذ القوانين والأنظمة المعنية بمكافحة غسل الأموال متساهلة في معظم مجالات الحوكمة الإدارية في جمهورية إفريقيا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، تفتقر الحكومة إلى القدرات والإرادة السياسية للإشراف على الأنشطة المالية وإنفاذ التشريعات، كما أنَّ مسؤولية القيام بذلك غير محددة بوضوح فيما بين هيئات الإنفاذ المختصة. وقد اتخذت جمهورية إفريقيا الوسطى خطوات لتأسيس وحدة الاستخبارات المالية، إلا أن هذه الوحدة لا تعمل بسبب الافتقار إلى التمويل والكوادر. وثمة خبرات متخصصة قليلة في مجال التحقيق في الجرائم المالية. وتمتلك قوات الدرك وحدة تحقيقات في الجرائم المالية، ولكن عدد الحالات (القضايا) التي تُعالجها في أي سنة معينة يفتقر إلى الوضوح.[33]

ومن الممكن استخدام بطاقة هوية اللاجئ لفتح حساب بنكي في جمهورية إفريقيا الوسطى. كما يستطيع العائدون الذين أُصدِرت لهم بطاقة هوية وطنية فتح حسابٍ بنكي.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

لا يوجد في قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي أيّ بيانات عن ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر في جمهورية إفريقيا الوسطى. ويحكم النظام (اللائحة) رقم "CEMAC/UMAC/CM/01" المتعلق بممارسة نشاط خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول من بنك دول وسط إفريقيا في المعاملات المالية في البلاد.

32 https://www.telegeography.com/products/commsupdate/articles/2014/07/31/sim-registration-process-gets-underway-in-the-car/

33 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239162.htm

وفي الوضع الراهن في جمهورية إفريقيا الوسطى، تُوفّر شركةٌ واحدة فقط، من شركات مشغّلي شبكات الهواتف المحمول (أورانج)، الحساباتِ للعملاء لكي يستعملوا خدم المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. ولا تستخدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً أسلوب خدمات هذه المحفظة في مبادرات التدخل النقدية.

حماية البيانات:

تفتقر جمهورية إفريقيا الوسطى حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.

عندما طُرحت للمناقشة للمرة الأولى مسألة تسجيل وحدة تعريف المشترك في العام 2014، لأسباب تتعلق بالأمن القومي، واجهت المبادرة تحدياً "SIM" خاصاً يتمثل فيما يلي: افتقار العديد من المواطنين في المناطق الريفية إلى أي شكلٍ من أشكال الهوية. وللالتفاف على هذه المشكلات، فقد اقتُرِح أن يسمح أكبر مشغّل لشبكة الهاتف المحمول في البلاد للمشتركين الذين ليس لديهم بطاقة هوية بتسجيل تفاصيل بياناتهم الشخصية، إذا كان يرافقهم كفيل يحمل وثائق إثبات هويته.

تشاد

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

71,8

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

نعم

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

58,67

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 31 نوفمبر / تشرين الثاني 2018، بلغ عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في تشاد 657,999 شخصاً؛ منهم 454,664 لاجئاً وطالب لجوء، و 162,755 عائداً ونازحاً داخلياً من بحيرة تشاد. ومعظم اللاجئين في تشاد هم سودانيون (338,591 شخصاً) يتخذون بصورة رئيسية من شرق ووسط إفريقيا محل إقامة لهم (103,499 شخصاً)، وهم موجودون في أناجمينا والمخيمات في الجنوب.

وتعتبر شهادات "إثبات لاجئ" الأشكال الرئيسية للهوية التي تصدر لطالبي اللجوء واللاجئين في تشاد (وثيقة إثبات على مستوى العائلة). وتصدر بطاقة "هوية لاجئ" (تصدر للأفراد الكبار الراشدين)، كما تصدر شهادات "إثبات طلب لجوء" لطالبي اللجوء. وتُصدر هيئة الاستقبال الوطنية لإعادة إدماج اللاجئين والعائدين (CNARR)، وهي جزء من حكومة تشاد، بالتعاون مع المفوضية، جميع هذه الوثائق. وتعمل المفوضية بشكلٍ وطيد مع حكومة تشاد لإصدار بطاقات الهوية الوطنية للعائدين الموجودين في جنوب تشاد.

وابتداء من سبتمبر / أيلول 2018، تواصلت حملات المناصرة لإقناع الحكومة بمعاملة بطاقات هوية اللاجئ كما تعامل بطاقات الهوية الوطنية التشادية، وبالتالي تلبية متطلبات قواعد اعرف عميلك لفتح حسابات بنكية. وقد بدأت مؤسستان ماليتان بقبول بطاقة هوية اللاجئ لتلبية متطلبات قواعد اعرف عميلك.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في تشاد تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". فالنظام المختص هو المرسوم رقم "MP-/040 TIC/10" بتاريخ 12 / 11 / 2010.[34] وتُشارك وزارة البريد وتكنولوجية المعلومات الجديدة، وهيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد الإلكتروني في عملية الرقابة على تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".

ومع أنّ التفاصيل الدقيقة للمتطلبات التنظيمية ضئيلة، إلا أنّ التقرير، الذي أعدته الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول في العام 2016، أشار إلى توافر الإمكانية في تشاد لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" باسم شخصٍ ما دون تقديم إثبات الهوية طالما أنَّ أحد الأشخاص، الذين يحملون وثائق رسمية لإثبات الهوية، مستعد لأن يكفله. ويُعزى ذلك إلى أنَّ العديد من الأشخاص ليس لديهم وثائق إثبات هوية كافية. وثمة متطلب آخر، ألا وهو تقديم نسخة عن وثائق إثبات هوية ذلك الشخص. ومع أن توافر وثائق إثبات الهوية يعتبر باعثاً على القلق في أغلب الأحيان، إلا أنه من الممكن القول جدلًا بأنَّ استنساخ وثائق إثبات الهوية ينطوي على قدرٍ من التّحدّي أكبر، ولا سيما خارج المناطق الحضرية حيث يكون الوصول إلى كل من الكهرباء والآلات الناسخة محدوداً جداً.[35]

34 الوثيقة غير متاحة علانية، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد متطلبات الهوية من أجل تسجيل بطاقة تحديد هوية المشترك في تشاد.

35 https://www.gsma.com/publicpolicy/wp-content/uploads/2016/04/GSMA2016_Report_MandatoryRegistrationOfPrepaidSIMCards.pdf

وفي الفترة السابقة، لم يكن يُسمَح للاجئين بالحصول على بطاقات وحدة تعريف المشترك باستخدام بطاقة هوية اللاجئ، فقد كانوا يُضطرون إلى اللجوء إلى الأساليب غير الرسمية، كالحصول على كفيلٍ محلي للتسجيل بالنيابة عنهم. ولكن الحالة الآن تتمثل في أنَّ مشغّلي شبكات الهواتف المحمول يقبلون بطاقات هوية اللاجئ كإثباتٍ صالح للهوية. أما اللاجئون الذين ليس لديهم بطاقة هوية لاجئ فيمكنهم الحصول على دعم من اللاجئين الذين لديهم بطاقة هوية لاجئ على مستوى العائلة من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". ولا تتوافر لطالبي اللجوء إمكانية الحصول على بطاقات وحدة تعريف المشترك. ويستطيع العائدون الحصول على بطاقة وحدة تعريف المشترك إذا ما أُصدرت لهم بطاقة هوية وطنية.

قواعد اعرف عميلك

تُشارك تشاد في فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في دول وسط إفريقيا (GABAC)، وهذا الفريق عضو منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. ويعتبر بنك دول وسط إفريقيا (BEAC)، البنك المركزي الذي يخدم ست دول من وسط إفريقيا ، المُنظّم المختص بهذه القواعد.

وفي العام 2015، نوّهت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنّ "قطاع الخدمات المالية في تشاد صغير وغير متطور نسبياً. ويقوم اقتصاد تشاد بصفة رئيسية على الأساس النقدي (في معاملاته المالية)، في ظل وجود عدد قليل نسبياً من المعاملات المالية التي تمرُّ من خلال المؤسسات المالية الرسمية. ويستخدم خمسة في المئة فقط من سكان تشاد الخدمات البنكية الرسمية.[36]

وحتى عهد قريب، لم تقبل أي مؤسسة مالية في تشاد بطاقات هوية اللاجئ من أجل فتح حسابٍ بنكي. وقد استطاع اللاجئون فتح حسابات بنكية فقط في الحالات التي كانوا يمتلكون فيها جواز سفر أو بطاقة هوية وطنية صادرة عن بلد المنشأ. غير أن مؤسستين ماليتين، هما ("UBA" و"ECOBAN") تقبلان بطاقة هوية اللاجئ كإثبات للهوية من أجل تقديم الخدمات المالية.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في تشاد (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 15,23%. وتحكم اللائحة رقم "CEMAC/UMAC CM 01/11" استعمالَ خدمات المحفظة المذكورة في البلد.

إنّ حسابات خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في تشاد غير متطورة بصورة جيدة، إلا أنّ مشغّلي شبكة الهواتف المحمول استحدثوا طرقاً لتحويل واستلام الأموال بوساطة أرقام الهواتف المحمولة. وتعتبر خدمات هذه المحفظة أحد الخيارات المشمولة في حُزَم بطاقة وحدة تعريف المُشترك. ويعتبر تطبيق "Air-tel Money" وتطبيق "Tigo Cash" الخيارَيْن اللذين اعتمدهما مشغّلو شبكات الهواتف المحمولة للسماح بإجراء المعاملات المالية النقدية، على سبيل المثال حسابات خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول وتحويل / استلام النقد، دون الحاجة إلى أي إثبات إضافي للهوية.

36 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239163.htm

حماية البيانات

لدى تشاد إطارٌ قانوني لحماية البيانات، وهو: القانون رقم "PR/2015/007" لحماية البيانات الشخصية،[37] والذي يُنظّم ويوفر بعض عمليات الحماية للقطاعين العام والخاص اللذين يُعالجان ويجهّزان المعلومات الشخصية.[38]

حتى عهد قريب، لم تقبل أي مؤسسة مالية في تشاد بطاقات هوية اللاجئ من أجل فتح حساب بنكي. وقد استطاع اللاجئون فتح حسابٍ بنكي فقط في الحالات التي كانوا يمتلكون فيها جواز سفر أو بطاقة هوية وطنية صادرة عن بلد المنشأ.

37 https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/CountryDetail.aspx?country=td

38 https://juriafrique.com/eng/2016/11/16/chad-sets-up-a-personal-data-protection-device/

جمهورية الكونغو الديمقراطية

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

73,3

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

79,33

طرف في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من سبتمبر / أيلول 2018، بلغ عدد اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية 536,221 شخصاً؛ ويتألف هذا العدد من 217,766 لاجئاً رواندياً، و 176,654 لاجئاً من إفريقيا الوسطى، و 93,995 لاجئاً من جنوب السودان، و 46,512 لاجئاً بوروندياً، و 658 لاجئاً كونغولياً (نسبة إلى جمهورية الكونغو)، و 490 لاجئاً أنغولياً، و 146 لاجئاً سودانياً. كما استقبلت جمهورية الكونغو الديمقراطية 20 عائداً.

ويتمتع هؤلاء الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية بمستوى غير متكافئٍ من الحصول على مجموعة واسعة النطاق من وثائق إثبات الهوية حسب جنسياتهم. وتتضمن تلك الوثائق بطاقات هوية رمزية يتم إصدارها قبل عملية التسجيل (تُصدرها الهيئة الوطنية للاجئين والمديرية العامة للهجرة، بصورة مشتركة)، وشهادات إثبات لاجئ (شهادات لاجئ) - (تصدرها الهيئة الوطنية للاجئين والمفوضية، بصورة مشتركة)، وبطاقات هوية لاجئ (تُصدرها الهيئة الوطنية للاجئين والمفوضية)، وبطاقات الإعاشة - تُصدرها المفوضية / برنامج الأغذية العالمي، وشهادات الميلاد (تُصدرها الهيئة الوطنية للاجئين)، وبطاقات الهوية الوطنية الصادرة من البلد الأصل، وجوازات السفر الصادرة من بلد المنشأ، وبطاقات الانتخاب الصادرة من بلد المنشأ أيضاً (وتحديداً لأولئك المنحدرين من جمهورية إفريقيا الوسطى)، واستمارات العودة الطوعية التي تصدرها المفوضية للعائدين الكونغوليين، وإثبات تسجيل الأسرة المعيشية (صادر عن مفوض اللاجئين / وزارة الشؤون الداخلية والمفوضية).

وإنّ بطاقات "هوية لاجئ" وحدها هي التي تتيح للاجئين، بصورة قانونية، إمكانية الاتصال عبر الإنترنت (الدخول إلى الإنترنت) باستخدام الهاتف المحمول، إضافة إلى الحصول على الخدمات المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بدأت المفوضية في السنة الماضية، بإصدار بطاقات الهوية هذه. وفي العام 2017، غطّت المفوضية البوروندیين والجنسيات الأُخرى، كما ركّزت على اللاجئين من إفريقيا الوسطى في العام 2018. وسوف تغطّي المفوضية اللاجئين من جنوب السودان في العام 2019.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وقد أصدرت وزارة البريد وتكنولوجية المعلومات الجديدة وهيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد الإلكتروني المرسوم الوزاري رقم "CAB/VPN/MIN/PNTC/LKNG/vx/023/2012" بتاريخ 8 مارس / آذار 2012 حول مكافحة الاحتيال في الاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي ينص في المادة 4 منه على أنَّ المشغلين مُلزمون بتسجيل وأرشفة إثبات الهوية السارية المفعول قانونياً لأي مشتركٍ جديد في شبكات الهواتف المحمولة.

وفي العام 2015، أجبرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية شركة "Vodacom" على فصل ملايين بطاقات وحدة تعريف المشترك غير المُسجّلة. وأدى هذا الفصل إلى خسارة شركة "Vodacom" (3,3) مليون عميل تقريباً، بين كل ربع سنة إلى آخر، في هذا البلد، مما كلف المُشغّل 300,000 دولار أمريكي تقريباً في الشهر من الإيرادات المفقودة. وابتداءً من 31 مارس / آذار 2016، كان لدى شركة "Vodacom" (8,5) مليون عميل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا العدد يشكل انخفاضاً بنسبة 24% مقارنةً مع السنة الماضية.[39]

39 https://www.itweb.co.za/content/2j5alrvQElevpYQk

وتعتبر بطاقات "هوية لاجئ" كافية قانونياً لإثبات الهوية من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، كما هو الحال بالنسبة إلى بطاقات الهوية الوطنية، وجوازات السفر، وبطاقات الانتخاب (الصادرة عن بلدان منشأ اللاجئين).

قواعد اعرف عميلك

تُشارك جمهورية الكونغو الديمقراطية في فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط إفريقيا (GAB-AC)، وهذا الفريق عضو منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. ويعتبر بنك الكونغو المركزي المُنظّم الرئيسي.

وفي العام 2015، أشار تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية إلى أنَّ: "وحدة الاستخبارات المالية الوطنية (CENAREF)، ووحدة الاستخبارات المالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولتان عن تحليل المعلومات المتعلقة بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتبه بها، وعن التحقيق في تلك المعلومات ونشرها. كما تُجري وحدة الاستخبارات المالية الوطنية دراسات دورية، وتسدي المشورة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن كيفية النهوض بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعيق الموارد المحدودة قدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنفاذ القوانين والأنظمة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتفتقر المؤسسات المحلية والكوادر إلى التدريب والقدرات. كما يعيق وجود نظام قضائي ضعيف إنفاذ الأنظمة المعنية بمكافحة غسل الأموال".[40]

وتعتبر بطاقة "هوية لاجئ" كافية قانونياً لإثبات الهوية من أجل فتح حساب بنكي، كما هو الحال بالنسبة إلى بطاقات الهوية الوطنية، وجوازات السفر (الصادرة عن بلدان منشأ اللاجئين).

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في جمهورية الكونغو الديمقراطية (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 16,10%. ففي ديسمبر / كانون الأول 2011، أطلق البنك المركزي بجمهورية الكونغو الديمقراطية إطاراً تنظيمياً بشأن المساعدات النقدية المالية الإلكترونية: التوجيه رقم 24 فيما يتعلق بإصدار الأموال الإلكترونية (النقد الإلكتروني) ومؤسسات التعامل مع الأموال الإلكترونية.[41]

40 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239169.htm

41 انظر إلى الملحق – 1 من تقرير الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول: https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2014/04/Enabling-Mobile-Money-Policies-in-the-Democratic-Republic-Of-Congo.pdf

وابتداءً من العام 2014، ووفقاً للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، فإنَّ القيمة القصوى التي يمكن تخزينها في حساب خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي 3,000 دولار أمريكي، مع تراوح سقف المعاملات المالية اليومية بين 100 دولارٍ أمريكي أو 500 دولارٍ أمريكي (حسب نوع الحساب)، و2,500 دولار أمريكي كسقفٍ شهري. وبما أنَّ جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لديها نظام نافذ لبطاقة الهوية الوطنية، فقد طُوِّرت إجراءات قواعد اعرف عميلك بناءً على نظام مكوّن من مستويين بغرض بذل العناية الواجبة في التعامل مع العميل. وبوسع أصحاب الحساب من المستوى الأول إجراء معاملات مالية بقيمة 100 دولار أمريكي كحدٍّ أقصى (أو يُحدّد المشغّل حدّاً أقصى للمبلغ المالي أقل من الحدّ القانوني البالغ 500 دولار أمريكي) دون إجراء العناية الواجبة الكاملة تجاه العميل، فهذه العناية تستند إلى رقم الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة لمشتركي الهاتف المحمول (MSISDN)، ويُخزّن مشغّلو شبكة الهواتف المحمولة المعلومات أثناء تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وعندما يُسجّل العميل مستوى الدخول إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، يشهد هو (تشهد هي) ذاتياً على الهوية، ثم يُسجّل المشغّل اسم الشخص وعنوانه. وتكون العناية الواجبة الكاملة تجاه العميل ضرورية لتحويل 500 دولار أمريكي كحدٍّ أقصى قانوني يومياً. ويجب التحقق مادياً من وثائق إثبات هوية العميل، على سبيل المثال جواز السفر، أو بطاقة الانتخاب، أو رخصة القيادة، ويُلزَم العملاء أيضاً بتعبئة نموذج الطلب، مع إرفاق نسخة عن صورة هويتهم.[42]

وتعتبر بطاقات "هوية لاجئ" كافية قانونياً لإثبات الهوية من أجل فتح حساب لاستعمال خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، كما هو الحال بالنسبة إلى بطاقات الهوية الوطنية، وجوازات السفر وبطاقات الانتخاب (الصادرة عن بلدان منشأ اللاجئين).

حماية البيانات

تفتقر جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.[43]

تعتبر بطاقات هوية اللاجئ كافية قانونياً لإثبات الهوية من أجل تسجيل وحدة وفتح حساب بنكي، وتفعيل خدمة المحفظة المالية "SIM"، تعريف المشترك الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول.

42 https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2014/04/Enabling-Mobile-Money-Policies-in-the-Democratic-Republic-Of-Congo.pdf

43 https://cipesa.org/2017/06/dr-congo-parliament-urged-to-pass-laws-that-support-citizens-rights-online/

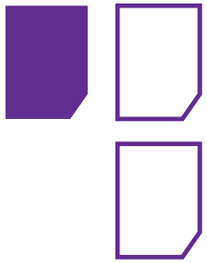

إثيوبيا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

65,83

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

26,00

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 31 يوليو / تموز للعام 2018، تألّفت مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء الرئيسية في إثيوبيا من 446,711 شخصاً من جنوب السودان (48,1% من هذه المجتمعات)، و 256,929 صومالياً (27,7%)، و 172,798 إريتريا (18,6%)، و 44,414 سودانياً (4,8%)، و 1,872 يمنياً (0,2%)، و 5,939 شخصاً من جنسيات أخرى (0,6%). وسوف يحمل هؤلاء الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية إثباتاً على التسجيل صادراً عن المفوضية (وثيقة إثبات على مستوى العائلة)، وسوف تُصدِر، في بعض الحالات، إدارة شؤون اللاجئين والعائدين، بصورة مشتركة مع المفوضية، بطاقة هوية لاجئ للاجئين الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً. وتضطّلع إدارة شؤون اللاجئين والعائدين بالدَّور القيادي، كما أنّها مسؤولة عن طباعة بطاقات "هوية لاجئ"، وإصدارها، وإعادة طباعتها، والمصادقة عليها. أما المفوضية فهي مسؤولة عن إحالة اللاجئين المؤهلين وتوفير الدعم المادي والفني لهم، حسب الحاجة.

هذه البطاقة صالحة للاستخدام لمدة 3 سنوات، وتحتوي على المعلومات المتعلقة بالسيرة الذاتية (البيوغرافية) (ومنها رقم الهوية، والاسم الكامل، وسنة الميلاد، ونوع الجنس، والجنسية، ومكان وتاريخ الإصدار، وتاريخ انتهاء الصلاحية والعنوان) وصورة شخصية. وابتداء من يناير / كانون الثاني 2019، فقد أصدرت الحكومة وثائق إثبات الهوية لما نسبته 37% من مجتمعات اللاجئين، رغم توقُّع زيادة هذا الرقم بسرعة خلال العام 2019. وتعتزم المفوضية مواصلة إحالة اللاجئين المؤهلين من أجل الحصول على بطاقة "هوية لاجئ" خلال العام 2020، بهدف تضمين القياسات الحيوية (البيومترية) ابتداءً من العام 2021. وينص قانون اللاجئين الجديد (بالإعلان "البلاغ" رقم 1110 / 2019)، الذي أجازه البرلمان الإثيوبي بتاريخ 17 يناير / كانون الثاني للعام 2019، على تطوير إطار قانوني شامل للتعامل مع اللاجئين في إثيوبيا.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في إثيوبيا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" كما ورد في الإعلان رقم 761 / 2012: جرائم الاحتيال في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية (انظر إلى القسم 10 بشأن الجرائم الأُخرى). وبإشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجية المعلومات، وباضطلاع مزوّد الاتصالات السلكية واللاسلكية (شركة إثيوتيليكوم)، التي تحتكرها الدولة، بمسؤولية التنفيذ. وتُلزِم قواعد التسجيل الأفراد بتقديم أسمائهم الكاملة، وعناوينهم، وأرقام بطاقات هوياتهم الصادرة عن الحكومة، وصورهم الشخصية فور شراء بطاقة وحدة تعريف المشترك من شركة إثيوتيليكوم أو أي شركة مُرخَّصة لأغراض إعادة البيع.

وتتواصل هذه الجهود بالترابط مع برنامج تسجيل أرقام التعريف الدولية لأجهزة الهواتف المحمولة، المعروف باسم "النظام الوطني لتسجيل أرقام تعريف الأجهزة (ERIS). ففي العام 2017، قُدِّر عدد الأجهزة التي من الممكن فصلها نتيجةً لتنفيذ هذا النظام بأكثر من [44] ملايين جهاز تقريبا. وأشار تقرير أعدته منظمة "فريدوم هاوس" للعام 2017 إلى أنَّ "قاعدة بيانات إثيوتيليكوم لمُسجّلي بطاقات وحدة تعريف المُشترك تُمكّن الحكومة من إنهاء بطاقات الأفراد، ومنعهم من تسجيل بطاقاتٍ جديدة".[45]

44 https://www.thereporterethiopia.com/content/new-system-make-4-mln-mobile-phones-defective

45 https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2017/ethiopia

وفي هذا السياق، لا يستطيع إلا اللاجئون وطالبو اللجوء، الذين أُصدرت لهم إدارة شؤون اللاجئين والعائدين والمفوضية بطاقة هوية بصورة قانونية، تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وتستمر حملات المناصرة لتشجيع إثيوتيليكوم على الاستمرار في قبول بطاقة الهوية لأغراض الحصول، بصورة قانونية، على بطاقة وحدة تعريف المشترك. ولكن، من الناحية العملية، فإنَّ أساليب الالتفاف (أساليب الحلول البديلة) غير الرسمية شائعة، كما يعثر اللاجئون على طرق لإمكانية الاتصال عبر الإنترنت من خلال الهواتف المحمولة.

قواعد اعرف عميلك

تُشارك إثيوبيا في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وبإشراف البنك الوطني الإثيوبي، فإنَّ الأنظمة الرئيسة للبلد، التي تُوجّه متطلبات قواعد اعرف عميلك هي الإعلان رقم 657 / 2009 بشأن منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوجيهات البنوك رقم "SBB/46/2010" بشأن ممارسة العناية الواجبة تجاه العملاء. ويُوجز القسم الرابع من النظام الأخير عملية تحديد هوية العميل ومتطلبات العناية الواجبة، ومنها التحقق من هوية العميل استناداً إلى "وثائق أو بيانات أو معلومات مرجعية تتصف بأكبر قدرٍ ممكن من المصداقية والاستقلالية". وتتضمن متطلبات الهوية للأشخاص الطبيعيين توافر المتطلبات التالية بالحد الأدنى، وهي: (أ) الاسم الرسمي أو الاسم القانوني وجميع الأسماء الأُخرى المُستخدمة. (ب) العنوان الدائم. (ج) رقم الهاتف، ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني، إن وجد. (د) تاريخ ومكان الولادة إن أمكن. (ه) الجنسية. (و) المهنة (الوظيفة)، والمنصب الحكومي الذي يشغله الشخص و / أو اسم صاحب العمل. (ز) نوع الحساب. (ح) بيان مُوقّع يشهد على دقة المعلومات المُقدّمة.

وفي أكتوبر / تشرين الأول 2018، وضع الاتحاد الأوروبي إثيوبيا على القائمة السوداء بسبب بواعث قلقٍ بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[46]

لقد كان فتح حساباتٍ بنكية أمراً سهلًا نسبياً بالنسبة إلى اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية في أديس أبابا نظراً إلى أنّهم يحصلون على مخصّصاتهم الشهرية من بنك إثيوبيا التجاري عن طريق استخدام حسابات بنكية بأسمائهم.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في إثيوبيا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 0,32%. وقد أصدر بنك إثيوبيا الوطني توجيهات ذات صلة بخدمات هذه المحفظة: التوجيهات رقم "FIS/01/2012": نظام خدمات الهواتف المحمولة والبنوك الوكلاء، والتي تؤكد مرة أخرى على متطلبات قواعد اعرف عميلك وممارسة العناية الواجبة تجاه العميل، المنصوص عليها في الإعلان رقم 657 / 2009 بشأن منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوجيهات البنوك رقم "SBB/46/2010" بشأن العناية الواجبة تجاه العميل.

46 https://addisfortune.net/articles/eu-lists-ethiopia-over-money-laundering

إنَّ فتح حسابٍ خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في إثيوبيا عملية متعددة الخطوات. فأولًا، يجب على العملاء المُحتَملين الحصول على بطاقة وحدة تعريف المشترك من إثيوتيليكوم. وبعد شراء بطاقة وحدة تعريف المشترك، يُقدِّم العملاء طلباً لفتح حسابٍ في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر التي تُقدم خدمات هذه المحفظة. وتستلزم هذه العملية تقديم نسخة ثانية من وثيقة الهوية الوطنية، إضافة إلى صورة شخصية. وتجعل هذه العمليات العملاء، الذين لديهم اهتمام عَرَضي بالخدمة، أو العملاء الذين ليس لديهم الوثائق اللازمة، يعْدِلون عن الحصول على هذا الحساب.[47]

حماية البيانات

تفتقر إثيوبيا حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.[48]

لقد كان فتح حسابات بنكية أمراً سهلًا نسبياً بالنسبة إلى اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية في أديس أبابا نظراً إلى أنّهم يحصلون على استحقاقاتهم الشهرية من بنك إثيوبيا التجاري عن طريق استخدام حسابات بنكية بأسمائهم.

47 https://www.mercycorps.org/research/can-e-transfers-promote-financial-inclusion-emergency-three-case-studies

48 https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-47317-8_7

الأردن

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

86,96

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

82,50

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية: مشروع:

قانون

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

لا

تسجيل وتحديد هوية اللاجئين

ابتداءً من ديسمبر / كانون الأول 2018، بلغ عدد المُسجّلين لدى المفوضية 762,088 شخصاً من المشمولين باختصاص المفوضية في الأردن، منهم 671,650 سورياً، و 67,498 عراقياً، و 14,300 يمنياً، و 6,019 سودانياً، و 793 صومالياً، و 1,828 شخصاً من جنسياتٍ أخرى. ويعيش 92% من السوريين واللاجئين من جنسيات أخرى في أماكن حضرية (في أوساط المجتمعات المضيفة)، بينما تعيش النسبة المتبقية، 18%، من السوريين في المخيمات.

ويمتلك السوريون المُسجّلون لدى المفوضية والمشمولون برعايتها، ممن يعيشون في المخيمات، إثباتاً للتسجيل صادراً عن المفوضية. كما يمتلك السوريون الذي يعيشون في البيئات الحضرية أو في بيئات أخرى غير المخيمات شهادة طلب لجوء صادرة عن المفوضية. ويمتلك السوريون داخل المخيمات أو خارجها بطاقة صادرة عن وزارة الداخلية (من دائرة شؤون اللاجئين السوريين في الأردن بوزارة الداخلية الأردنية)، ويمتلكون في بعض الحالات بطاقة هوية وطنية سورية و / أو جواز سفر سورياً. وتعتبر تصاريح العمل شكلًا آخر من أشكال إثبات الهوية بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، ممن مُنحوا إمكانية الحصول على عملٍ رسمي في الأردن في العام 2016. وأصدرت وزارة العمل (أو إحدى مراكز التوظيف التابعة لها)، في الفترة ما بين شباط / فبراير 2016 ونوفمبر / تشرين الثاني 2018، أكثر من 125,000 تصاريح عمل للاجئين السوريين. وسوف يكون لكل عاملٍ رقم مميّز مُسجَّل في قاعدة بيانات وزارة العمل، إضافة إلى الحقول الأخرى، ومنها رقم الهوية لدى المفوضية.

يمكن للاجئين من غير الجنسية السورية حمل شهادات طلب لجوء (صادرة عن المفوضية) أو جوازات سفر، أو أي وثائق أخرى لإثبات الهوية صادرة من بلدان الأصل.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في الأردن تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" كما هو مُفصَّل في تعليمات تنظيم مهام نقاط بيع خطوط الهواتف المحمولة (2015)، والتعديلات اللاحقة لها (في عامي 2017 و 2018). وبإشراف هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، تختلف المتطلبات بين الأردنيين وغير الأردنيين؛ إذ يجب على المواطنين الأردنيين تقديم الهوية الوطنية أو إثبات الخدمة العسكرية، وصورة شخصية. أما غير الأردنيين، فيجب عليهم تقديم إحدى الوثائق التالية، مع صورة شخصية أيضاً، وهذه الوثائق هي: (1) تصريح عمل أو تصريح إقامة أو جواز سفر ساري المفعول. أو (2) بطاقة هوية أو جواز سفر ساري المفعول للأشخاص من قطاع غزة. أو (3) تأشيرة سياحية أو جواز سفر ساري المفعول للسياح. أو (4) بطاقة أَمنية سارية المفعول، أو جواز سفر ساري المفعول لمواطني الدول المعفية (ومنها سوريا) من قانون الإقامة وشؤون الأجانب. أو (5) تصاريح الدخول للعاملين في قطاع النقل البحري القادمين من حدود العقبة.

ويجوز لغير الأردنيين تسجيل ثلاثة خطوط فقط كحدٍّ أقصى بأسمائهم لدى كل جهة مُشغّلة، في حين يستطيع الأردنيون تسجيل 10 خطوط بأسمائهم لدى كل جهة مُشغّلة. والأردن بصدد تحديث إجراءاته الخاصة بتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" لتشتمل على القياسات الحيوية.[49]

49 http://trc.gov.jo/DetailsPage/TRC_AR/TenderAr.aspx?ID=127

وبناء على المتطلبات المذكورة أعلاه، يجوز أن يحصل اللاجئون بطريقة قانونية على بطاقة وحدة تعريف المُشترك في حالة تقديمهم جواز سفر أو تصريح عمل، أو تصريح إقامة، أو بطاقة وزارة الداخلية (صادرة للاجئين السوريين فقط). أما بالنسبة إلى القادمين الجدد ممن ليس لديهم هوية، فإنَّ هذه المتطلبات تُطيل عملية حصولهم على بطاقة وحدة تعريف المُشترك. ولا يُمنح طالبو اللجوء من الجنسيات الأُخرى بطاقات وزارة الداخلية، وليس لديهم في أغلب الأحيان جوازات سفر، أو أي شكل من أشكال الهوية غير شهادة التسجيل لدى المفوضية (شهادة طلب اللجوء). وهذا يُشكل عائقاً أمام الحصول، بصورة قانونية، على إمكانية الاتصال عبر الإنترنت من خلال الهواتف المحمولة. وثمة عائقٌ آخر أمام الحصول على بطاقة وحدة تعريف المشترك في الأردن يتعلّق ببرامج تسعير الاتصالات. ففي معظم الحالات، يكون شراء بطاقة جديدة لوحدة تعريف المشترك، مع شمول دقائق مجانية لاستخدام الهاتف المحمول في الرسوم، أرخص من شحن بطاقة موجودة مُسبقاً، مما يعني أنَّ رقم الهاتف المحمول للشخص سوف يتغير باستمرار.

ولغايات الاتصال عبر الإنترنت، فقد بدأت المفوضية في العام 2014 بتوزيع بطاقة وحدة تعريف المشترك المُعدّة خصيصاً لجميع الأشخاص المُسجّلين لديها، والمشمولين برعايتها. ولا تنتهي صلاحية هذه البطاقة، حتى وإن لم تتم إعادة شحنها، إذ يستطيع اللاجئون استخدام هذه البطاقة في استلام الرسائل النصية من المفوضية، أو في الاتصال مجاناً بمركز الاتصالات لدى المفوضية، دون الحاجة إلى وجود رصيدٍ في الحساب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الاتصال المجاني داخل الشبكة مُتاح. وتعود ملكية بطاقة وحدة تعريف المشترك إلى المفوضية، مع إدراج اسم الفرد على حسابٍ فرعي؛ بهدف تحديد صاحب الحساب، والسماح للمستخدم برفع كفاءة الخدمات والبيانات حسب الرغبة.

قواعد اعرف عميلك

يُشارك الأردن في فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وهذا الفريق عضو مُنتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. والنظام الرئيسي الذي يوجّه متطلبات "قواعد اعرف عميلك" في الأردن هو قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُحدّد التعليمات رقم 51 / 2010 الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إجراءات تحديد هوية الشخص الطبيعي والتحقق منها، لكي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار ما يلي بالنسبة إلى العميل: الاسم الكامل، والجنسية، والعنوان الدائم، ورقم الهاتف المحمول، وعنوان العمل، ونوع النشاط، والغرض من علاقة العمل والطبيعة المقصودة منه، وأسماء وجنسيات الأشخاص المُخوَّلين بإدارة الحساب البنكي، وأي معلومات يعتبرها البنك ضرورية. ويُشرف البنك المركزي الأردني على أنظمة قواعد اعرف عميلك، وترصدها وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويحتاج الأردنيون إلى بطاقة هوية وطنية وفاتورة خدمات عامة (كفاتورة الكهرباء أو الماء ...، مثلًا)، كإثبات للعنوان من أجل فتح حسابٍ بنكي. أما غير الأردنيين فيحتاجون إلى جواز سفر ساري المفعول. ولكن، من الناحية العملية، ونتيجةً لمتطلبات الحد الأدنى من الرصيد للحصول على الخدمات، فإنَّ نسبة الكبار الراشدين الذين لديهم حساب بنكي هي 33,1%، كما أنّ نسبة إمكانية حصول اللاجئين على الخدمات ومستوى استخدامهم لها أقل بكثير، وتبلغ 7,5%.[50] وقد كلَّف البنك المركزي الأردني مؤخراً موفّري الخدمات المالية بتوفير "حسابات بنكية أساسية" لا تشترط إيداع الحد الأدنى من الرصيد، مما يُلغي العديد من الرسوم المرتبطة بذلك.

50 دراسة تشخيصية للشمول المالي في الأردن، 2017: http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/Financial%20Inclusion%20Diagnostic%20Study%20in%20Jordan%202017.pdf

ونظراً إلى أن معظم اللاجئين وطالبي اللجوء ليس لديهم جوازات سفر سارية المفعول، فإن إمكانية حصول اللاجئين على الخدمات البنكية تكون محدودة. ولذلك تلجأ المفوضية والوكالات الإنسانية الأخرى التي توفر المساعدات النقدية إلى فتح حسابات افتراضية للاجئين. وتعود ملكية هذه الحسابات إلى تلك الوكالات، وتُستَخدم الحسابات الافتراضية كآلية للتحويلات النقدية. ولا تقدَّم أي خدمات بنكية أخرى تحت الحسابات الافتراضية. ومع أن هذه الآلية تيسّر توفير المساعدات النقدية وتعزز الثقافة المالية (بمعنى كيفية استعمال البطاقات المدينة وأجهزة الصراف الآلي)، إلا أن هذا النهج لا يرقى إلى مستوى الشمول المالي لأنه لا يسمح بإدارة موازنة العائلة، فضلًا عن أنه لا يوفّر إمكانية الحصول على الخدمات المالية الأوسع نطاقاً.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في الأردن (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) بلغ في العام 2016 1,06%. وقبل العام 2013، كان استعمال خدمات هذه المحفظة يقتضي الامتثال للتعميم الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام 2010 بشأن المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول، ويتّصف هذا التعميم بأنه يتضمن متطلبات تقييدية إلى حد بعيد.[51] وقد نشر البنك المركزي الأردني إطاراً تنظيمياً جديداً لخدمات هذه المحفظة في ديسمبر / كانون الأول 2013، ودخل حيز التّنفيذ في مارس / آذار 2014، وعُدِّل في يونيو / حزيران 2017. وما زال الإقبال على خدمات هذه المحفظة المالية ضعيفاً.

ويحتاج غير الأردنيين إلى تقديم جواز سفر ساري المفعول، أو البطاقة الصادرة من وزارة الداخلية للتسجيل لفتح حساب محفظة مالية إلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. وتمنح الحكومة الأردنية بطاقة وزارة الداخلية للاجئين السوريين فقط، ما يسمح للاجئين بفتح حساب (خدمة أو خدمات) المحفظة باستخدام الهاتف المحمول من خلال أحد مقدمي خدمات الدفع الخمسة المُرخصين في الأردن. ولا يُمنح طالبو اللجوء من بلدان المنشأ الُأخرى بطاقة وزارة الداخلية، وبالتالي فإنّهم لن يستطيعوا الحصول على حساب المحفظة المالية المذكورة إن لم يكن لديهم جواز سفر ساري المفعول.

حماية البيانات

يفتقر الأردن حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات، مع أن وزارة الاتصالات قدمت مشروع قانون لحماية البيانات في العام 2014.[52]

51 https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/wp-content/uploads/2016/12/GSMA-case-study_Jordan_2016.pdf

52 https://privacyinternational.org/state-privacy/1004/state-privacy-jordan#dataprotection

كينيا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

79,24

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

87,50

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

مشروع قانون

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية اللاجئين

حتى 30 سبتمبر / أيلول 2018، استضافت كينيا 468,261 لاجئاً وطالب لجوء مُسجلين لدى المفوضية، يعيشون في أنحاء المناطق الثلاث التالية، وهي: داداب (مخيم يعيش فيه 208,595 شخصاً)، وكاكوما (مخيم يعيش فيه 186,384 شخصاً)، والمناطق الحضرية (وتحديداً نيروبي، عدد السكان: 73,282 شخصاً). وكان هؤلاء الأشخاص قد نزحوا من عددٍ من البلدان المختلفة، ومنها: الصومال (256,300 شخص)، وجنوب السودان (114,862 شخصاً)، والكونغو (40,214 شخصاً)، وإثيوبيا (27,553 شخصاً)، وبوروندي (13,020 شخصاً)، والسودان (10,090 شخصاً)، وأوغندا (2,376 شخصاً)، ورواندا (1,706 أشخاص)، وإرتيريا (1,477 شخصاً) ومن أماكن أخرى (663 شخصاً).

ويحمل عدد قليل من اللاجئين في كينيا جوازات سفر أو بطاقات هوية صادرة عن بلد المنشأ.[53] ومن المحتمل أن يكون عدد هائل من الوثائق الأخرى متاحاً لتلك الفئات من اللاجئين، جميعها صادرة عن الأمانة العامة لشؤون اللاجئين: فقد يكون لدى طالبي اللجوء الجدد "إثبات وثيقة التسجيل" الصادر عن الحكومة الكينية، وتصريح طالب لجوء و / أو تصريح للتنقل. وبالمثل، فقد يكون لدى اللاجئين الجدد "إثبات وثيقة التسجيل الصادر عن الحكومة الكينية، وتصريح مرور جزئي، وإثبات على تقديم طلب الحصول على بطاقة هوية لاجئ، و / أو تصريح للتنقل.

وتعتبر بطاقة هوية اللاجئ الوثيقة الأهم من حيث تيسير الحصول على مختلف الخدمات بطريقة قانونية، وهذه الوثيقة يُعالجها ويُجهّزها المكتب الوطني للاجئين من خلال الأمانة العامة لشؤون اللاجئين، وتصدر هذه البطاقة للاجئين المعترف بهم رسمياً، ممّن هم فوق سنّ 18 عاما. ويُشار إلى بطاقة هوية اللاجئ أحياناً بمصطلح "بطاقة الأجنبي". وكانت المفوضية قد أصدرت، في السابق، "شهادة لاجئ" بموجب ولايتها، في ظل غياب وثائق إثبات الهوية الصادرة عن الحكومة الكينية، لكن المفوضية توقّفت منذ ذلك الحين عن القيام بذلك، وأوكلت مسؤولية إصدار وثائق إثبات الهوية إلى الحكومية الكينية.

ومن الجدير بالذكر أنَّ المكتب الوطني للتسجيل لا يحتفظ بنفس رقم الهوية عند تجديد أو إعادة إصدار بطاقة هوية اللاجئ، الأمر الذي يُسبّب مُشكلات لأصحاب البطاقات.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في كينيا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" كما تنص عليه الأنظمة الكينية للمعلومات والاتصالات (تسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك)، لعام 2015. وتُشرف هيئة الاتصالات الكينية على السياسات. وتختلف متطلبات الهوية للمشتركين باستخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً استناداً إلى جنسية الشخص.[54] ويجب على المواطنين الكينيين تقديم أحد الإثباتات التالية للهوية، وهي: بطاقة الهوية الأصلية، أو جواز السفر الأصلي والساري المفعول، أو بطاقة الخدمة العسكرية الأصلية لأعضاء قوات الدفاع الكينية، أو شهادة الميلاد الأصلية. وبالنسبة إلى المواطن الكيني الذي ليس في حوزته وثيقة إثبات هوية أصلية، فإنَّ صورة القيد المدني الصادرة من الشرطة، ونسخة مُصدقة عن وثيقة إثبات الهوية سوف تكفي لتسجيل وحدة تعريف المشترك.

53 http://hrp.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2017/11/recognising-nairobis-refugees_nrc_ihrc_november2017_embargoed.pdf

54 http://africa.airtel.com/wps/wcm/connect/africarevamp/Kenya/home/customer-care/Customer-registration/

أما بالنسبة إلى المقيمين القادمين من إفريقيا الشرقية، فإنّ بطاقة الهوية الوطنية الأصلية، أو جواز السفر الأصلي، أو جواز السفر الأصلي من مجموعة شرق إفريقيا ، أو أي وثيقة تسجيل أخرى مقبولة، أصلية وسارية المفعول، ومنها على سبيل المثال: وثائق الهوية الوطنية في بلد السكن / الإقامة، ستكون كافية لتسجيل وحدة تعريف المشترك. ويُطلب من الأجانب تقديم جواز سفر أصلي وساري المفعول أو بطاقة الأجانب الأصلية.

وفي العام 2018، أجرت هيئة الاتصالات الكينية "تدقيقاً قانونياً" لعملية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"[55] لدى جميع مشغّلي شبكات الهواتف المحمولة المختلفة، نتج عنها تعطيل مئات الآلاف من بطاقات وحدة تعريف المشترك المُسجّلة بطريقة خاطئة.[56] وفي الوقت نفسه، حذّرت الجهة المنظمة[57] قائلة بأنّ "شركات الاتصال التي لن تمتثل للتوجيهات تُخاطر بالتّعرض لغرامات تصل إلى 0,2% من مبيعاتها السنوية".

وفي هذا السياق، فإنّ الأشخاص المهجرين الذين يحملون بطاقة لاجئ رسمية هم الوحيدون القادرون قانونياً على تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وفي أغلب الأحيان، يحصل أولئك، الذين ليس لديهم الهوية اللازمة، على بطاقات وحدة تعريف المشترك بالوكالة، على سبيل المثال بوكالة الأصدقاء والجيران الكينيين. وأفادت التقارير أنّ بعض الأشخاص ما زالوا يستخدمون شهادة اللاجئ التي تُمنح بموجب ولاية المفوضية، والتي تظل مُعترفٌ بها على نطاق واسع من المؤسسات بالرغم من أنّها لم تعد لها صلاحية قانونية.

قواعد اعرف عميلك

تُشارك كينيا في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وبإشراف البنك الوطني الكيني، فإنّ المنظّم الرئيسي الذي يُوجّه متطلبات اعرف عميلك هو قانون 2009 بشأن عوائد الجريمة ومكافحة غسل الأموال، والذي جرت مُراجعته آخر مرة في العام 2014. ويُحدّد القسم الرابع الالتزامات المطلوبة للتَّحقُّق من هوية العميل بحيث تتطلب "سجلًا رسمياً قادراً بصورة منطقية على إثبات الهوية الحقيقية لمقدم الطلب"، وتضع أمثلة من قبيل تقديم: (أ) شهادة الميلاد. (ب) بطاقة الهوية الوطنية. (ج) رخصة قيادة مركبات. (د) جواز سفر. أو (ه) أي وسيلة رسمية أخرى للتعريف حسبما يفرضها القسم الرابع". ويتم التحقق من إثبات العنوان عن طريق مُحكِّم أو فاتورة خدمات عامة (كهرباء، ماء ...). ويُنفّذ مركز الإبلاغ المالي عملية الامتثال لهذه القواعد.

55 https://ca.go.ke/wp-content/uploads/2018/09/Press-Statement-on-Forensic-Audit-on-SIM-Card-Registration1.pdf
56 https://www.nation.co.ke/business/Telcos-switch-off-thousands-of-fraudulent-SIM-cards/996-4774238-nv5xvu/index.html
57 https://www.nation.co.ke/business/Telcos-switch-off-thousands-of-fraudulent-SIM-cards/996-4774238-nv5xvu/index.html

ويجب أن تكون بطاقة هوية اللاجئ التي تصدرها الحكومة الكينية كافية لكي يتمكّن اللاجئ من فتح حساب بنكي في كينيا، ومع ذلك يواجه العديد من اللاجئين، من الناحية العملية، تحدياتٍ بسبب تنوّع واختلاف سياسات وممارسات المؤسسات البنكية / المالية، ومنها إلزام مقدمي الطلبات بتقديم تصريح عمل و / أو رقم التعريف الشخصي لدى هيئة الإيرادات الكينية. وفي بعض الأحيان يتم التوصل إلى حلول لهذه المُشكلة عن طريق قيام المفوضية بمفاتحة تلك المؤسسات لاستيضاح المتطلبات القانونية. وقد استحدثت مؤسسة مالية واحدة على الأقل، وهي: إكوِتي بنك "Equity Bank" إجراءات خاصة باللاجئين لتمكينهم من الحصول على الخدمات المالية في كاكوما.[58] وأفادت التقارير أنّ بعض اللاجئين الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات البنكية الرسمية قد لجأوا إلى أسلوب استخدام "المنازل بمثابة البنك" (أي إخفاء المبالغ النقدية لديهم داخل بيوتهم)، مما يؤدي إلى زيادة مدى تعرُّضهم للسرقة.[59]

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في كينيا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 72,93%. وقد أصدر البنك المركزي الكيني توجيهاتٍ بشأن خدمات هذه المحفظة: نظام الأموال الإلكترونية، لعام 2013، ينص على "ضرورة أن تضع الجهات المُصدِرة أنظمة للاحتفاظ بسجلاتٍ دقيقة وكاملة عن ... هوية أصحاب الأموال الإلكترونية". وتذكر إجراءاتُ قواعد اعرف عميلك بمنصة "إم-بيسا" (M-PESA) العائدة لشركة "سفاريكوم Safaricom" بطاقةَ الأجانب باعتبارها إثباتاً مقبولًا للهوية.[60]

حماية البيانات

في 3 يوليو / تموز 2018، جرى وضع مشروع قانون لحماية البيانات من شأنه تأسيس نظامٍ شامل لحماية البيانات في كينيا. وسوف يُلزِم مشروع القانون "البنوك، ومشغلي شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات العامة، وشركات القطاع الخاص والعام، والأفراد" بالحصول على موافقة الأشخاص موضوع البيانات قبل جمع ومعالجة وتجهيز بياناتهم الشخصية. وسوف يفرض مشروع القانون أيضاً التزامات معينة في مجال أمن البيانات تتعلق بجمع البيانات ومعالجتها وتجهيزها وتخزينها، بينما يضع قيوداً على تحويل البيانات إلى طرف ثالث.[61]

58 https://businesstoday.co.ke/equity-banks-kakuma-refugees/
59 http://hrp.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2017/11/recognising-nairobis-refugees_nrc_ihrc_november2017_embargoed.pdf
60 http://hrp.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2017/11/recognising-nairobis-refugees_nrc_ihrc_november2017_embargoed.pdf
61 https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=9d6d54da-b907-4495-a7e6-116ca884d76c

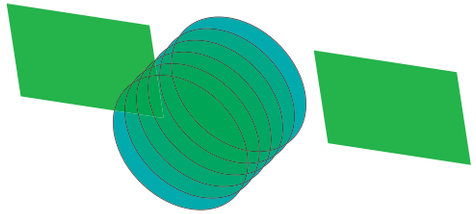

لبنان

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

لا يوجد

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

41,67

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

لا

تسجيل وتحديد هوية اللاجئين

تستضيف لبنان لاجئين وطالبي لجوء بصورة رئيسية من سوريا، وبأعداد أقل من العراق والبلدان الأُخرى. وحتى نهاية يوليو / تموز 2018، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين في لبنان (976,002) شخصاً (أي ما يعادل 222,412 أسرة)، و 20,039 شخصاً من بلدان أخرى (أي ما يعادل 7,714 أسرة).

ويقصد أغلبية اللاجئين وطالبي اللجوء في لبنان مكتب المفوضية حاملين معهم وثائق إثبات الهوية الرسمية من بلد الأصل، وتحديداً بطاقات الهوية الوطنية و / أو جوازات السفر، إضافة إلى دفاتر العائلة و (مستخرجات) القيود المدنية الفردية، ولا سيما في حالة اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من سوريا. أمّا المواليد الجُدد في بلد اللجوء (لبنان) فتصدر لهم شهادات ميلاد لبنانية.

وبالإضافة إلى ذلك، تُصدر المفوضيةُ للاجئين وطالبي اللجوء القادمين من سوريا والبلدان الأُخرى إما شهادة تسجيل، أو شهادة طلب لجوء أو شهادة لاجئ حسب جنسيتهم و / أو وضعهم القانوني مع المفوضية. ويُمنحُ جميع اللاجئين وطالبي اللجوء أيضاً بطاقة هوية رمزية بشيفرة ترميز رقمي (باركود) تتضمن رقم حالتهم، والترميز الرقمي المناظر لها، الأمر الذي يُساعد الشركاء في عملية التعريف السريع التي يُنفّذونها في نظام معلومات ومساعدات اللاجئين (رايس RAIS) باعتبارهم أشخاصاً معروفين لدى المفوضية. ولا يُعتبر كلٌّ من الشهادات، وبطاقات الترميز ذات الشيفرات الترميزية الرقمية وثائق هوية رسمية، لكنها عبارة عن إثبات للتسجيل لدى المفوضية في لبنان.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في لبنان تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، وتُشرف على ذلك هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. وبمقتضى القانون، يجب على المشتركين تقديم بطاقة الهوية أو جواز السفر، ومن الضروري أن تُلتقَط لهم صورة شخصية عند شراء بطاقة وحدة تعريف المُشترك. وتنظر الحكومة في إدخال مكوّن التحقق البيومتري (استخدام القياسات الحيوية) لعملية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".[62] وتوجد متطلبات التسجيل كذلك في قاعدة بيانات أرقام التعريف الدولية لأجهزة الهواتف المحمولة بالتوازي مع ذلك، ولكن جرى إنفاذ تلك المتطلبات بصورة متقطعة.[63]

ومع أنَّ متطلبات التعريف لأغراض تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" نافذة المفعول بصورة نظامية في المتاجر الرسمية لتطبيقي "Alfa" أو "Touch"، فمن الممارسات الشائعة شراء بطاقات وحدة تعريف المشترك من الوكلاء دون تقديم إثبات الهوية، للبنانيين والأجانب على حدّ سواء.

وتعتبر الرسومُ المرتفعة للاحتفاظ ببطاقة وحدة تعريف المشترك العائقَ الرئيسي للوصول إلى الاتصالات عبر الإنترنت في لبنان. فرسوم الهواتف المحمولة في لبنان هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي العام 2017، أعلن وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية الأسعار الجديدة لتفعيل بطاقات معيّنة خاصة بوحدة تعريف المشترك في الهواتف المحمولة. ويُمكن الآن شراء بطاقة وحدة تعريف المشترك الأساسية المدفوعة مسبقاً

62 http://www.plus961.com/2017/12/lebanon-to-introduce-biometric-verification-for-sim-cards/

63 http://www.plus961.com/2018/09/dual-sim-phones-and-mandatory-imei-registration-in-lebanon

إما باستخدام شبكة "Alfa" أو "Touch"، بسعر يتراوح بين (3 إلى 5) دولار أمريكي، مقارنة مع التكلفة الأولية السابقة والتي تصل إلى 25 دولاراً أمريكياً كحد أقصى. وقد سهّلت الرسوم المُخفَّضة إمكانية الاتصال عبر الإنترنت، وقلّلت عدد اللاجئين الذين يغيّرون بطاقاتهم الخاصة بوحدة تعريف المشترك (وأرقام هواتفهم المحمولة) مقارنة مع العام 2016. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تبقى التكلفة مرتفعة اعتماداً على حُزمة "بطاقة وحدة تعريف المُشترك" التي يتم شراؤها. وفي المتوسط، من المحتمل أن تُكلِّف حزمة بحجم 500 ميغابايت حوالي (10) دولار أمريكي تقريباً، في حين أنَّ حزمة 5 أو 10 غيغابايت من الممكن أن تُكلف من 30 إلى 50 دولاراً أمريكياً. وفي العام 2015، فاتحت المفوضية وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية لاقتراح تخفيض الحزمة للاجئين الحاملين بطاقة واحدة من بطاقات وحدة تعريف المشترك المُقدّمة من المفوضية، وذلك للسماح للاجئين، بصورة رئيسية، بالاحتفاظ بأرقام هواتفهم المحمولة، والبقاء على اتصال دائم مع المفوضية. ومع ذلك، لم يؤخذ هذا المقترح بعين الاعتبار. وتزامناً مع الرسوم الأقل التي أعلنتها الحكومة في العام 2017، فقد أخذ عدد أقل من اللاجئين بتغيير أرقام هواتفهم المحمولة. ومن خلال الجهود المستمرة لرفع مستوى الوعي، قامت 22,000 أسرة تقريباً، منذ أكتوبر / تشرين الأول، بإعلام المفوضية عن تغيير أرقام هواتفها المحمولة من خلال مركز اتصال محدد تُديره بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي.

قواعد اعرف عميلك

يُشارك لبنان في فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وهذا الفريق عضو مُنتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. فالنظام الرئيسي الذي يوجّه قواعد اعرف عميلك في لبنان هو القانون رقم 318 لمكافحة غسل الأموال[64] والتعميم الأساسي رقم 83 المُوجَّه للبنوك والمؤسسات المالية أيضاً. وتتناول المادة 3 من القسم الثاني من التعميم الأساسي رقم 83 الخاصة بالعلاقات مع العملاء وتدابير العناية الواجبة، ومنها متطلبات تحديد الهوية؛ وهي تنص على وجوب تقديم جواز سفر، أو بطاقة هوية، أو قيد سجل مدني فردي، أو تصريح إقامة، إضافة إلى إثبات العنوان.

ويواجه الأشخاص المشمولون باختصاص المفوضية السامية للأمم المتحددة لشؤن اللاجئين بانتظام عقباتٍ في فتح حسابات بنكية، إضافةً إلى عقبة إثبات الهوية. وقد ثَبُتَ بأنَّ متطلبات إثبات مصادر الدخل وإثبات الإقامة تُشكّل عقبة أيضاً. ولهذا السبب، فقد يسّرت المفوضية عملية الحصول على الخدمات البنكية عن طريق إصدار بطاقات مدفوعة مسبقاً للمنتفعين تحت اسم المفوضية وسيطرتها. ومن الممكن استخدام هذه البطاقات من جانب وكالات مُحددة لتقديم المساعدة، ومع ذلك توجد قيودٌ على نطاق المعاملات المالية المسموح بها، والتي تستثني ما يلي: استلام الودائع من أفراد آخرين، استلام تحويلات المغتربين، وعمليات الشراء الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، وتحويل الأموال إلى حسابات بنكية أخرى، وغير ذلك.

64 https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/13685201311318467

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

لا توجد أيّ بيانات عن ملكية حسابات خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر في لبنان. ولم يُحدَّد أي نظام خاص بخدمات هذه المحفظة في لبنان، على الرغم من أنَّ التعميم المتوسط رقم 393 يحظر تنفيذ جميع العمليات المصرفية من خلال الأجهزة الإلكترونية المحمولة أو الثابتة بين العملاء مع البنوك المختلفة ما لم يكونوا يستلمون التحويلات النقدية. ومن غير الممكن إجراء هذه التحويلات النقدية باستعمال أي تطبيق أو أي برمجية أخرى مثبّته على جهاز العميل، ولكن يمكن تنفيذها فقط من خلال الشبكة التقليدية - سويفت SWIFT، وهي: جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين البنوك على مستوى العالم، التي تعتمدها البنوك التجارية فيما بينها.[65] وفي الوقت الراهن، لا تقدم أيٌّ من شبكتي الهاتف المحمول (Alfa and Touch) محافظ إلكترونية نقدية ضمن إطار بطاقات وحدة تسجيل المشترك SIM، التي من شأنها أن تمكّن من إجراء التحويلات النقدية، أو استعمال الهاتف المحمول في سداد المستحقات للتجار. وتُقدّم بعض البنوك خدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول، إلا أن تلك المدفوعات مُرتبطة مباشرة بالحسابات البنكية للأفراد.

حماية البيانات:

يفتقر لبنان حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات.[66]

يواجه الأشخاص المشمولون برعاية المفوضية بانتظام عقباتٍ في فتح حسابات بنكية، إضافة إلى عقبة إثبات هويتهم. وقد ثَبُتَ بأنَّ متطلبات إثبات مصادر الدخل وإثبات الإقامة تُشكل عقبة أيضاً.

65 http://blog.blominvestbank.com/8573/central-bank-of-lebanon-regulating-electronic-money-transfers/

66 https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/CountryDetail.aspx?country=lb

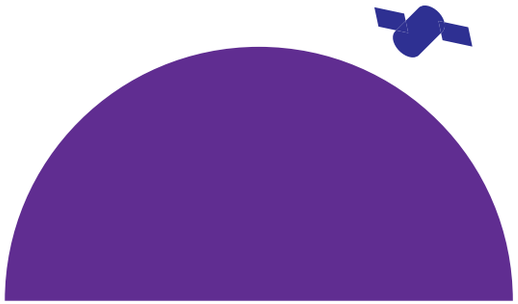

موريتانيا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

33,25

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

75,00

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

لا

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية اللاجئين

يُعترَف بالماليين في موريتانيا بأنهم لاجئون "بصفة مبدئية prima facie"، استناداً إلى اتفاقٍ إقليمي. ويسكن معظم أولئك اللاجئين في مخيمٍ واحد في منطقة الحوض الشرقي (ولاية)، الكائنة في الركن الجنوبي الشرقي القاحل من البلاد. وفي نهاية نوفمبر / تشرين الثاني 2018، استضاف مخيم امبرة للاجئين، والواقع في مقاطعة باسيكونو ما مجموعه 55,866 لاجئاً. وخلال الستة أشهر الأولى وحدها من العام 2018، سجّلت المفوضية أكثر من 5,000 لاجئ جديد قادم إلى مخيم امبرة. ولم تُيسَّر أي عودة طوعية إلى مالي منذ نوفمبر / تشرين الأول 2017. ونظراً إلى البيئة الأمنية الحالية، تعتبر المفوضية أنَّ الظروف في مالي غير مواتية (مؤاتية) لتشجيع عودة اللاجئين.

وفي المناطق الحضرية، تُقدم المفوضية المساعدة والحماية إلى حوالي (2,504) طالب لجوء ولاجئ (ابتداء من نهاية نوفمبر / تشرين الثاني 2018) في نواكشوط ونواذيبو (بشكل رئيسي من ساحل العاج، وسوريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى). ومنذ العام 2014، شهدت أعداد طالبي اللجوء ارتفاعاً بعدد 600 وافد جديد سنوياً، وأكثر من 900 وافدٍ جديد في العام 2018.

وفي ظل غياب التشريعات الوطنية، تستمر المفوضية في تسجيل جميع مقدمي طلبات اللجوء في البيئات الحضرية، وتُجرى أيضاً عمليات "إقرار / تحديد وضع اللاجئ" لجميع مقدمي الطلبات. وفي نهاية عملية التسجيل، يُصدر مكتب المفوضية شهادة طلب لجوء صالحة لمدة ستة شهر في انتظار وضع اللمسات النهائية على إجراءات تحديد (إقرار) وضع اللاجئ. وفي حال اعتُرِف بالشخص لاجئاً، في نهاية الإجراءات، فسوف يحصل على بطاقة هوية لاجئ سارية المفعول لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وفي باسيكونو، عملت المفوضية مع الحكومة الموريتانية للاتفاق على القيام، بصورة مشتركة، بإصدار هويات للاجئين الماليين في مخيم امبرة، وهو قرارٌ تتوقع المفوضية أن يمتّد ليشمل اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية في العام 2019. وفي هذه الأثناء، تُصدر المفوضية شهادات طلب لجوء وبطاقات هوية لاجئ في المناطق الحضرية (نواكشوط ونواذيبو). ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنَّ اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية يواجهون تحدياتٍ في الحصول على أرقام الهوية الوطنية. وقد استطاع بعض اللاجئين الذين مكثوا في موريتانيا فترة طويلة الحصول على رقم هوية وطنية، إلا أنَّ الحصول على رقم هذه الهوية الوطنية ليس ممارسة مُتَّسقة، ولا سيما للاجئين القادمين حديثاً.

ولا يوجد حتى الآن أي قانون في موريتانيا معني باللجوء، وبالتالي فإنّ الحكومة لا تعترف رسمياً باللاجئين. ويؤثر هذا الأمر على قدرتهم على التمتع بحقوقهم بشكلٍ كامل وفعّال.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في موريتانيا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وتتمثل الولاية القانونية ذات الصلة بهذا الشأن في قرار المجلس الوطني التنظيمي رقم 38.

وبإشراف الهيئة التنظيمية، تستلزم عملية تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" تقديم وثيقة إثبات هوية سارية المفعول مع صورة شخصية للمشترك، أو أي وثيقة رسمية تحمل رقم الهوية الوطنية والعنوان الدقيق وقت التسجيل. ومن المحتمل أن يُسجل الفرد فقط "عدداً معقولًا" من بطاقات وحدة تعريف المشترك باسمه. ففي العام 2017، فُرِضت غرامة على ثلاثة من مشغلي شبكات الهواتف المحمولة، وهي: موريتل "Mauritel"، وماتل "Mat-tel"، وتشنغويتل "Chinguitel"، بلغ مجموعها (1,2) مليون دولار أمريكي، بسبب ارتكابهم أخطاءً في تسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك. وابتداءً من فبراير / شباط 2017، عطّل مشغّلو شبكات الهواتف المحمول الثلاث حوالي 400,000 بطاقة من بطاقات وحدة تعريف المشترك غير المُسجّلة.[67]

ويستطيع الأشخاص المشمولون باختصاص المفوضية قانونياً تسجيل بطاقة واحدة من بطاقات وحدة تعريف المشترك في حال منُحوا رقم الهوية الوطنية، مع أنَّ الالتفاف على المتطلبات (إيجاد الحلول البديلة لها)، بطريقة غير رسمية، للحصول على بطاقات وحدة تعريف المشترك، أمرٌ شائع. غير أنّ بطاقات وحدة تعريف المشترك غير المسجّلة تبقى صالحة للاستخدام في أغلب الأحيان لبضعة أشهر فقط، لكنَّ الخطر يكمن في أن تُقرر السلطات الموريتانية، بشكلٍ مفاجئ، تعطيل جميع بطاقات وحدة تعريف المشترك غير المُسجّلة.

قواعد اعرف عميلك

تُشارك موريتانيا في فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وهذا الفريق عضو مُنتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. والمنظّمون الماليون الرئيسيون في موريتانيا هم البنك المركزي الموريتاني، ومكتب المفتش العام للدولة، ولجنة تحليل المعلومات المالية، ووحدة الاستخبارات المالية الموريتانية.[68]

لقد كان تقرير التقييم المُشترك لفريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لشهر مايو / أيار 2018 حاسماً نسبياً بالنسبة إلى تدابير قواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل في القطاع المالي الموريتاني؛ إذ يلاحظ التقرير بأنَّ "التدابير الموريتانية للعناية الواجبة تجاه العميل أساسية." ويتفاوت تنفيذ الإجراءات من بنك إلى آخر، لكن مستوى التنفيذ يُعتبر ناقصاً بشكل عام. ورغم أنَّ نسبة المقيمين الأجانب الذين يعيشون في موريتانيا قليلة، إلا أنه وُجِد أيضاً بأنَّ البنوك تفتقر إلى الإجراءات اللازمة لتحديد الهوية والتحقق منها في حالة العملاء الأجانب.[69] وقد أوصت وزارة الخارجية الأمريكية "حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية بضرورة اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق متطلبات الإبلاغ وقواعد اعرف عميلك لتشمل كيانات مالية وغير مالية إضافية، إضافة إلى اتخاذ خطواتٍ لإنفاذ الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الإلزامي التي كانت قائمة مُسبقاً".[70]

67 https://www.telegeography.com/products/commsupdate/articles/2017/02/17/mauritanian-cellcos-fined-for-sim-registration-errors/

68 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239256.html

69 http://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Mauritania.MER_en_.pdf

70 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239256.html

وبوسع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، بصورة قانونية، فتح حساب بنكي في حال كانوا قد مُنحوا رقم هوية وطني، وباستطاعتهم أيضاً تقديم إثبات العنوان. ومن الجدير بالذكر أنَّ أولئك الذين يعيشون في المخيم سوف يحصلون على عنوان مُسجل في قواعد بيانات المفوضية. أمّا أولئك الذي يعيشون في البيئات الحضرية، فيُتوقّع أن يُزوّدوا المفوضية بعنوانهم الحالي، على الرغم من أنَّ هذه المجتمعات أثبتت أنها أكثر تنقلًا. ويوافق بنك واحد (La Poste) أحياناً على فتح حسابات بنكية للأجانب الذين لا يحملون رقم هوية وطني، ولكنهم يحملون جواز سفر ساري المفعول.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في موريتانيا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 4,01%. وتستخدم شريحة صغيرة من السكان خدمات "موبيكاش Mobicash" - وهي الشركة الوحيدة في موريتانيا التي تقدم خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، والتي أطلقتها شركة "موريتِل Mauritel" في عام 2015- وذلك نظراً لوجود طرق غير رسمية أسرع وأكثر فاعلية (من خدمات موبيكاش) لتحويل الأموال. ولم تحدَّد أي أنظمة بشأن خدمات تلك المحفظة من خلال الدراسات البحثية.

حماية البيانات

تفتقر موريتانيا حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات،[71] وبالرغم من ذلك، فإنَّ قانون 11 يوليو / تموز 1999، بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية يُشير بالفعل إلى حماية البيانات.[72]

71 https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/CountryDetail.aspx?country=m

72 https://wipolex.wipo.int/en/text/475490

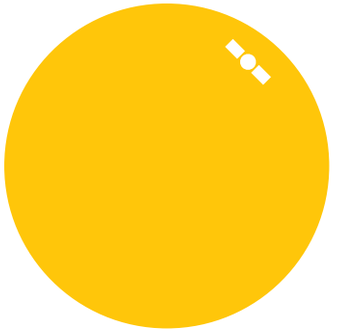

النيجر

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

79,96

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

نعم

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

23,00

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

بحلول نهاية العام 2018، تضمّن عدد حالات اللاجئين الماليين المسجّلين في النيجر 55,540 شخصاً موزّعاً حسب المكان على النحو التالي: 10,555 لاجئاً في مخيم تابيريبيري، و 15,692 لاجئاً في مخيم أبالد، و (6,924) لاجئاً في مخيم مانغيز، و (18,104) لاجئاً في منطقة إنتيكان المُضيفة، و 3,792 لاجئاً في نيامي، و 473 لاجئاً في بلدة أيورو. غير أنه نظراً للوضع الأمني المُتقلب في الجزء الشمالي من مالي، فإنَّ المفوضية ليست في وضعٍ يسمح لها بمناصرة تشجيع العودة إلى مالي.

ويوجد في النيجر أيضاً عدد من حالات طالبي اللجوء واللاجئين من جنسيات أخرى، وهم موجودون بشكل رئيسي في نيامي، حيث يجري تنفيذ إجراءات "إقرار / تحديد وضع اللاجئ (RSD)". وفي سياق الهجرة المُختلطة، يُتوقَّع زيادة عدد حالات طالبي اللجوء بسبب تطبيق نظام إحالة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وفي العام 2018، عزّزت المفوضية حضورها في أغاديس عن طريق فتح مكتب فرعي لها، وسجّلت بمفردها 2,013 شخصاً من المشمولين باختصاصها، كطالبي لجوء، وهم بشكلٍ رئيسي من السودان.

ومع اقتراب نهاية العام 2017، فتح كلٌّ من مكتب المفوضية في النيجر ومكتبها في ليبيا فصلًا جديداً في آلية العبور الطارئ، ما يفسح المجال أمام من أُطلق سراحهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية من مراكز الاحتجاز في ليبيا، لنقلهم إلى النيجر. وطوال العام 2018، وجد 1,536 طالب لجوء ملجأً لهم في نيامي بمقتضى آلية العبور الطارئ. وتعتبر الجهودُ الرامية إلى تقوية قدرات الحكومة، في مجال تحديد وضع اللاجئ" ونظام الإحالة بين المفوضية / المنظمة الدولية للهجرة، عوامل جديرة بالاعتبار من شأنها دفع جهود المفوضية في النيجر تجاه زيادة معالجة وتجهيز الطلبات التي يُقدمها طالبو اللجوء.

ومنذ بداية العام 2018، شهدت منطقة تيلا بيري معاناة المواطنين في البلديات الحدودية لدولة مالي من النزوح القسري بصورة تدريجية. ووفقاً للمجموعة القطاعية (العنقودية) المعنية بالحماية، فقد بلغ عدد الأشخاص النازحين داخلياً 1,500 شخص في بداية العام 2018، كما بلغ عددهم 15,000 شخص في يوليو / تموز، ووصل إلى (53,510) أشخاص بحلول نهاية العام.

لقد بدأ تنفيذ نشاط تسجيل النازحين قسراً في منطقة ديفا، وقيد بصماتهم البيومترية، الذي استهدف أكثر من 250,000 شخص من المشمولين باختصاص المفوضية، في سبتمبر / أيلول 2017، وتوقّف في مارس / آذار للعام 2018، بتغطية بلغت 80%. واستناداً إلى الأرقام الأخيرة المأخوذة من الحكومة من يوليو / تموز 2018، يوجد 118,868 لاجئاً، و 104,288 نازحاً داخلياً، و 25,731 عائداً و 940 طالب لجوء يقيم في منطقة ديفا.

وفي هذا السياق، سوف يُصدَر للأشخاص المشمولين برعاية المفوضية وثائق مُختلفة حسب وضعهم: سوف تُصدر المفوضية للأشخاص النازحين داخلياً والعائدين إثبات التسجيل الذي يحتوي على صورة شخصية وبيانات عن السيرة الذاتية لجميع أفراد الأسرة المعيشية. وسوف يُصدَر لطالبي اللجوء شهادات طلب لجوء؛ كذلك سوف يظهر جميع أفراد الأسرة المعيشية، بصورة فردية، على الشهادة مع صورة شخصية وبيانات عن السيرة الذاتية. وتُصدر المفوضية هذه الشهادات لحالات آلية العبور الطارئ، في حين تُصدرها حكومة النيجر لبقية الحالات. وتبيّن شهادة إثبات هوية اللاجئ جميع أفراد الأسرة المعيشية اللاجئة، ومنها صورهم الشخصية وبيانات عن سيرتهم الذاتية. وتُصدر حكومة النيجر والمفوضية بصورة مشتركة هذه الوثائق، باستثناء شهادة إثبات "شمول اللاجئ باختصاص المفوضية" التي تُصدرها المفوضية فقط.[73] وأخيراً، فإنّ بطاقة هوية اللاجئ التي تصدرها حكومة النيجر متاحة لجميع اللاجئين ممن هم فوق سن الثالثة عشرة.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في النيجر تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". ويطالب المرسوم رقم "PRN/MC/NTI//2012-433 MISP/D/AR/MJ" بتاريخ 4 أكتوبر / تشرين الأول 2012 - وهو النظامَ الرئيسيَّ الصادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجية المعلومات - بتسجيل المعلومات التالية عن المشتركين لدى نقاط البيع: (1) الاسم الأول والأخير. (2) العنوان. (3) تاريخ ومكان الولادة. (4) نوع الهوية المُقدمة. (5) رقم الهوية وتاريخ الإصدار. (6) السلطة التي أصدرت الوثيقة. ويجب أيضاً أرشفة نسخة من وثيقة إثبات الهوية المُقدمة أثناء عملية التسجيل. ونظراً إلى انخفاض مستوى توافر الوثائق المدنية اللازمة لإثبات الهوية، فإنّ القانون أيضاً يسمح باستخدام أسلوب الكفالة. فعلى سبيل المثال، يستطيع الشخص الذي يحمل وثيقة إثبات هوية سارية المفعول كفالة 5 أشخاص كحدٍّ أقصى ممن ليس لديهم وثائق. وتُشرف هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد على تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".

وفي نوفمبر / تشرين الثاني 2013، فصل المُنظّم ثلث الاتصالات عبر الإنترنت باستخدام الهواتف المحمولة في النيجر ("1,7" مليون من أصل "5,4" مليون اشتراك في الهاتف المحمول)، وذلك لأنّهم لم يسجلوا قبل انتهاء الموعد النهائي الذي حددته الحكومة.[74]

ويقبل مشغّلو شبكات الهاتف المحمول شهادات "إثبات لاجئ" وبطاقات "هوية لاجئ"، الصادرة عن حكومة النيجر كإثبات على الهوية. وفي حالة الاستجابة لآلية العبور الطارئ، لأنّ اللاجئين ليسوا من البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "ECOWAS"، وهم موجودون في النيجر فقط بصورة مؤقتة، فإن المفوضية تسجل بطاقات وحدة تعريف المشترك باسم المفوضية، ثم تُوزّع البطاقات على المنتفعين من أجل تيسير الحصول على، واستعمال خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. وتضطّلع المفوضية بمسؤولية العهدة الرسمية لبطاقات وحدة تعريف المشترك. ويمكن إعادة تخصيص بطاقة وحدة تعريف المشترك في أي وقتٍ يغادر فيه الشخص النيجر.

73 حتى هذه اللحظة في النيجر، أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ليبيا شهادة إثبات فقط لعدد قليل من الحالات التي اعتُرِف لأصحابها بأنّهم لاجئون.

74 https://www.telecompaper.com/news/niger-cuts-off-one-third-of-mobile-phone-users-to-curb-crime—982456

قواعد اعرف عميلك

تُشارك دولة النيجر في فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب إفريقيا (GIABA)، وهذا الفريق عضو مُنتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وبإشراف البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO)، فقد كان من الصعب تمييز التفاصيل المحددة بشأن أنظمة النيجر حول قواعد اعرف عميلك من المصادر العامة. وبناء على ذلك، فقد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2015 إلى أنّ "قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في النيجر لا تمتثل امتثالا كاملا للمعايير الدولية. وبالرغم من التطرق إليها في قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنّ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، والخاصة بالأعمال والمهن غير المالية (DNFBP's) لم تُنفّذ بعد. ويجب أن تستمر حكومة النيجر في تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والجهات المانحة الدولية. كما يجب عليها أن تضمن تنفيذ قوانينها بصورة كاملة، وينبغي أن تتضمن إنفاذ متطلبات قواعد اعرف عميلك ومتطلبات الإبلاغ لجميع الأعمال والمهن غير المالية".[75]

وكما هو الحال بالنسبة لبطاقات وحدة تعريف المشترك، فإنّ مزوّدي الخدمات المالية يقبلون شهادات "إثبات لاجئ" وبطاقات "هوية لاجئ"، الصادرة عن حكومة النيجر من أجل فتح حساب بنكي.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في النيجر (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 8,72%. ولم تُحدَّد أي أنظمة مختصة بخدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في الأبحاث. ويقبل موفّرو الخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول شهادات "إثبات لاجئ" وبطاقات "هوية لاجئ" الصادرة عن حكومة النيجر كإثباتٍ للهوية.

حماية البيانات

تمتلك النيجر قانوناً لحماية البيانات، وهو: قانون حماية البيانات الشخصية.[76]

75 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239273.htm

76 https://unctad.org/en/Pages/DTL/STI_and_ICTs/ICT4D-Legislation/CountryDetail.aspx?country=ne

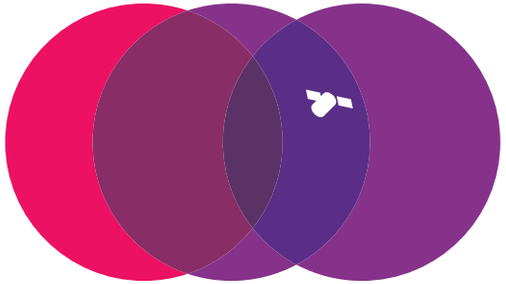

نيجيريا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

65,67

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

78,33

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

مشروع قانون

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

يبلغ المجموع الكلي للاجئين المقيمين في المناطق الحضرية في نيجيريا 2,063 شخصاً، خصائصهم الوصفية (بروفايل) على النحو التالي: 619 كونغولياً (مواطناً من جمهورية الكونغو الديمقراطية)، و 414 لاجئاً من إفريقيا الوسطى، و 191 سورياً، و 162 تركياً، و 139 كاميرونياً، و 538 لاجئاً من جنسياتٍ أخرى. ويعيش هؤلاء اللاجئون في أنحاء مدن لاغوس، وإيجيبو – أودي، وأبوجا، وكانو، وغيرها من المدن.

وابتداء من 15 نوفمبر / تشرين الثاني 2018، كان هناك أيضاً 30,933 لاجئاً في ولايات كرُس رِفر، وبنويه، وتارابا، وولاية أكوا إيبوم.

ويبلغ عدد العائدين النيجيريين 30,945 شخصاً يعيشون بشكل رئيسي في ولاية بورنو. كما أنَّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دراية بالعائدين الآخرين الموجودين في أكوا إيبوم، وكرُس رِفر، وفي الأجزاء الجنوبية من نيجيريا، إضافة إلى كانو، وشمال غرب نيجيريا، لكن لم تُرصَد وتُجمع هذه الأرقام بعد.

وفي هذا السياق، من المحتمل أن يمتلك الأشخاص المشمولون باختصاص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أشكالا مختلفة من وثائق إثبات الهوية بناءً على بلد المنشأ ووضعهم. وباستثناء جوازات السفر الصادرة من بلدان المنشأ لبعض اللاجئين (ومن المحتمل أنّهم ما يزالون يحملونها)، تُصدر الحكومة النيجيرية (ولا سيما الهيئة الوطنية للاجئين والمهاجرين والأشخاص النازحين داخلياً) للاجئين، بصورة مشتركة، مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "شهادة لاجئ" وبطاقة "هوية لاجئ". وقد صدرت أرقام هوية وطنية لمجموعة صغيرة من اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية في ولاية لاغوس (310 أشخاص حتى تاريخه). وابتداءً من يناير / كانون الثاني 2019، تعتبر أرقام الهوية الوطنية متطلباً قانونياً لتوفير الاتصالات عبر الإنترنت والحصول على الخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول.[77]

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في نيجيريا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وتوفر أنظمة هيئة الاتصالات النيجيرية (سبل تسجيل مشتركي الهاتف) لعام 2011، الولاية القانونية لتسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك في نيجيريا. ومع أنَّ النظام نفسه مُبهم بعض الشيء، كالمخاوف المتعلقة بالمتطلبات الخاصة بالهوية، مثلًا، إلا أنه يُتوقَّع من المشتركين، أثناء الممارسة العملية، تقديم أحد أشكال الهوية السّارية المفعول، والبصمة البيومترية لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وتختلف المتطلبات الفعلية لمشغّلي شبكات الهاتف المحمول، بصورة طفيفة وعلى نحو يبعث على الإرباك؛ وهذا الإرباك يعود جزئياً إلى عدم اعتماد نيجيريا نظام هوية وطني على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، تقبل شركة "إم تي إن MTN" أي وثيقة من الوثائق التالية لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM": جواز سفر دولي، أو بطاقة ناخب، أو رخصة قيادة مركبات، أو بطاقة هوية وطنية، أو بطاقة طالب سارية المفعول، أو بطاقة ضريبة إلكترونية، أو خطاب توثيق من قائد تقليدي / قائد مجتمعي.[78]

77 https://guardian.ng/technology/nimc-operators-strategise-on-january-2019-nin-deadline/

78 https://mtnonline.com/simregistration

وقد حدّدت الحكومة الفيدرالية تاريخ 1 يناير / كانون الثاني 2019 موعداً نهائياً من أجل الاستخدام الإجباري لرقم الهوية الوطنية من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".[79]

وقد غُرِّمت شركة "إم تي إن" نيجيريا (5,2) مليار دولار أمريكي، بطريقة شهيرة، في أكتوبر / تشرين الأول 2015 لفشلها في تعطيل أكثر من 5 ملايين بطاقة غير مسجلة لتحديد هوية المشترك. وخُفِّضت الغرامة لاحقاً بعد مفاوضات مُطوَّلة مع كلٍّ من الجهة المنظِّمة والحكومة الفيدرالية.[80] وبالرغم من العقوبات الضخمة المفروضة، لا تزال الممارسات المتراخية في تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" قائمة في نيجيريا، مما يُثير شواغل الأمن القومي.[81] وبالإضافة إلى ذلك، فقد انتقدت هيئة الاتصالات النيجيرية علانيةً استخدام بطاقات غير مسجلة لوحدة تعريف المشترك، لأغراض تيسير أحد أشكال التحايل المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يُعرَف بمصطلح "صندقة بطاقات" وحدة تعريف المشترك (SIM Boxing)، أي تخزينها في صندوق يُعاد من خلاله توجيه المكالمات الهاتفية التي تُجرى عبر الإنترنت إلى شبكات الهواتف المحمولة بوساطة آلات تُؤوي (تأوي) بطاقات وحدة تعريف المشترك (وبالتالي تجنُّب دفع رسوم إنهاء المكالمة).[82] وللتصدي لبواعث القلق المختلفة هذه، فقد استحدثت هيئة الاتصالات النيجيرية، في نوفمبر / تشرين الأول 2017، فريق عمل للتحقيق في المخالفات التي تُرتكب عند تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".[83] ويُتوقّع القيام بنشاط تنظيمي إضافي في هذا المجال.

وبالنسبة إلى اللاجئين، تعتبر بطاقةُ "هوية لاجئ" وثيقةَ هوية كافية قانونياً لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" (على الرغم من أنَّ الوكلاء في أغلب الأحيان لا يطلبون، في الممارسة العملية، أي وثيقة هوية). ومع ذلك، ونتيجة لحالة عدم التّيقّن المستمر فيما يتعلق بأشكال الهوية الصالحة للاستخدام قانونياً من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، ولا سيما بالنسبة إلى اللاجئين، فقد أرسلت الهيئة الوطنية للاجئين والمهاجرين والأشخاص النازحين داخلياً، في سبتمبر / أيلول 2018 خطاباً لهيئة الاتصالات النيجيرية تطلب منها استخدام سلطتها بموجب القسم 53 [84] من قانون الاتصالات النيجيري لإصدار توجيهاتٍ لموفّري خدمات الهاتف المحمول تقضي بقبول بطاقات الهوية السارية المفعول التي تصدر للاجئين لأغراض تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". وفي استجابتها لما جاء في الخطاب، في أكتوبر / تشرين الأول 2018، وضّحت هيئة الاتصالات النيجيرية موقفها قائلة بأنَّ المتطلب القانوني، المتمثّل في تقديم أرقام الهوية الوطنية، ينطبق أيضاً على الأشخاص المهجرين.

قواعد اعرف عميلك

تُشارك نيجيريا في فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب إفريقيا (GIABA)، وهذا الفريق عضو مُنتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وبإشراف البنك المركزي النيجيري، فإنَّ الأنظمة الرئيسية التي توجّه متطلبات قواعد اعرف عميلك هي قانون غسل الأموال (الحظر) للعام 2011، وقانون غسل الأموال (الحظر) (التعديل) للعام 2012.

79 https://guardian.ng/technology/nimc-operators-strategise-on-january-2019-nin-deadline/

80 http://www.itnewsafrica.com/2018/02/mtn-still-owes-609-million-of-nigerian-mega-fine/

81 https://guardian.ng/business-services/sale-use-of-pre-registered-sim-cards-booms-despite-fines-arrests/

82 http://thenationonlineng.net/un-masking-calls/

83 https://www.premiumtimesng.com/business/business-news/248108-ncc-sets-taskforce-improper-sim-registration.html

84 ينص القسم 53 على أنّ هيئة الاتصالات النيجيرية من المحتمل أنْ تُصدر توجيهاتٍ خطية لأي شخصٍ بخصوص الامتثال أو عدم الامتثال لأي شرط من شروط الترخيص، أو لأي أحكام من القانون أو التشريعات التابعة له.

وقد استحدث التعميم رقم (FPR/DIRCIRGEN/02/001)، الذي صدر في يناير / كانون الثاني 2013، متطلبات قواعد اعرف عميلك؛ وهي مكوّنة من ثلاثة مستويات للحصول على الخدمات المالية في نيجيريا "بهدف تعزيز الشمول المالي". ويضع التعميم قائمة بمتطلبات الهوية للعملاء، بالنسبة إلى الحسابات ذات القيمة المنخفضة، كما يلي: (1) صورة عن جواز السفر. (2) الاسم ومكان وتاريخ الولادة. (3) ونوع الجنس الاجتماعي، والعنوان ورقم الهاتف وغير ذلك. والأهم من ذلك، يلاحظ التعميم صراحةً بأنّ الأدلة المعلوماتية المُقدّمة من العميل، أو التّحقّق ليس أمراً ضرورياً". أما الحسابات ذات القيم المتوسطة والعالية فتخضع لمتطلبات أكثر صرامة من حيث الهوية، ومنها التحقق من الهوية بمقارنتها مع قواعد البيانات الرسمية (يورد التعميم صراحةً قائمة بقواعد البيانات التالية التي يُمكن التحقق من خلالها في الهويات: الهيئة الوطنية لإدارة (معرّفات) الهوية [NMIC]، والهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، وسجل الناخبين، والهيئة الفدرالية لسلامة الطرق وغير ذلك). وتعمل وحدة الاستخبارات المالية النيجيرية على إنفاذ الامتثال لقواعد اعرف عميلك.

وتعتبر بطاقة "هوية لاجئ" في الأحوال العادية كافية لفتح حسابٍ بنكي. ويأتي هذا التدبير في أعقاب شكاوى اللاجئين بشأن الصعوبات التي تواجههم في فتح الحسابات البنكية، مما أثار ردود الأفعال من أحد شركاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال سبل المعيشة، بالمطالبة بتقديم بيانات لبنوك معيّنة، ما أتاح المجال الآن أمام اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية لفتح حساب بنكي باستخدام بطاقة هوية اللاجئ. أما بالنسبة إلى الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية بمقتضى عملية ولاية كالابار SO Calabar، فقد كان أحد البنوك يفتح حسابات بنكية دون أي وثيقة هوية. وتدور حالياً مناقشات بين البنوك تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتيسيرها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاجئين، والمهاجرين والأشخاص النازحين داخلياً، لتلبية متطلبات قواعد اعرف عميلك ولمعالجة العقبات التي تواجه الأشخاص النازحين داخلياً.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في نيجيريا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 5,61%. وقد أشار تقريرٌ للعام 2018، بشأن خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في نيجيريا، إلى أنَّ "الشمول المالي في نيجيريا ... تعرَّض لانتكاسة لأنَّ المُنظم حجب مشغلي الشبكات عن تقديم طلب للحصول على رخص لاستعمال خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، والتي من شأنها السماح بعمل التحويلات النقدية دون الحاجة إلى فتح حساب بنكي".[85]

ويُوفر كلٌّ من الإطار التنظيمي لخدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في نيجيريا، والمبادئ التوجيهية بشأن الخدمات التي توفّرها هذه المحفظة في نيجيريا توجيهاتٍ تنظيمية بشأن استعمال هذه الخدمات. وبالقدر الذي يتعلق بمتطلبات قواعد اعرف عميلك، فإنَّ الوثيقة ذات الصلة هي التعميم (FPR/DIRCIR-GEN/02/001)، الذي ينطبق هو أيضاً على خدمات هذه المحفظة. وتحدُّ القيمةُ القصوى للمحفظة، الزيادةَ في القيمة عندما ينتقل الشخص من الحساب البنكي ذي القيمة المنخفضة إلى الحساب البنكي ذي القيمة المرتفعة.

85 https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-07-18/nigerians-bury-cash-in-backyard-banks-as-mobile-money-stumbles

وبوسع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية ممن يملكون بطاقات وحدة تعريف المشترك أيضاً فتح حسابات خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول حسب الطلب.

حماية البيانات:

تفتقر نيجيريا حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات،[86] ومع ذلك جرى اقتراح مشروع قانون لحماية البيانات والخصوصية للعام 2018 [87]

https://www.dlapiperdataprotection.com/index.html?t=law&c=NG 86

http://www.justice.gov.ng/images/Justice_doc/DATA_PROTECTION_AND_PRIVACY_BILL_2018.pdf 87

رواندا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

88,93

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

70,33

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

نعم

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين:

ابتداءً من 30 سبتمبر / أيلول للعام 2018، بلغ عدد السكان المهجرين في رواندا (150,604) شخصاً، منهم 145,311 لاجئاً، و 5,293 طالب لجوء. أما بلدان الأصل الرئيسية لمجتمعات اللاجئين هذه في رواندا، فهي: بوروندي (47,3%)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (52,3%)، مع وجود نسبة 0,4% منهم تتحدر أصولهم من أماكن أخرى.

ويتفاوت الحدّ الذي يحمل فيه اللاجئون الوثائق الصادرة عن بلد الأصل، وهو يعتمد على ملف الخصائص الوصفية للاجئين (ومنشؤُه المناطق الريفية أو الحضرية)، وعلى وقت النزوح (حالات حدثت مؤخراً أو حالات طال أمدها). وتُصدر المفوضية، من خلال قاعدة بيانات "بروغرس proGress"" العائدة لها، وثائق إثبات التسجيل. ويحمل بعض اللاجئين بطاقات "هوية لاجئ" صادرة عن الحكومة الرواندية (على سبيل المثال الوكالة الوطنية لتحديد الهوية (NIDA)). وفي الوقت الحالي، يحمل 40% من اللاجئين الكونغوليين و 1% من اللاجئين البوروندیين بطاقة هوية لاجئ صادرة عن الحكومة الرواندية.

وتنفّذ المفوضية، بمشاركة الحكومة الرواندية، نشاطاً متواصلًا في مجال التحقق (وتشمل الجهات الحكومية التالية: وزارة إدارة الكوارث وشؤون اللاجئين، والمديرية العامة الرواندية للهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج، والوكالة الوطنية لتحديد الهوية)، ومن المُقرَّر الانتهاء من النشاط خلال الربع الأول من العام 2019. وقد أُنجِز النشاط في كل من كيغالي وغيمبي، لكنه مستمر في نيابيهيكي، ومُعلَّق في كيغيمي وكيزيبا وماهاما وموغومبوا. وحالما تتحقّق المفوضية والحكومة الرواندية من مجتمعات اللاجئين، سوف تُصدر الحكومة الرواندية / الوكالة الوطنية لتحديد الهوية بطاقات هوية جديدة للاجئين. ومن المحتمل أيضاً أن يستخدم اللاجئون الذين حصلوا على الهوية الوطنية الرواندية خلال نزوحهم إلى رواندا نشاط التحقق لتوضيح وضعهم القانوني.

ويحصل العائدون على هوياتهم الوطنية الرواندية التي تصدرها الحكومة الرواندية فور وصولهم إلى رواندا، وبعد إتمام عملية التحقق بنجاح. ومن المحتمل أن تستغرق هذه العملية من 3 إلى 5 أشهر في المتوسط.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في رواندا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" كما تنصّ عليه أنظمة تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، تحت إشراف الهيئة الرواندية للمرافق والتنظيم (RURA). وبالنسبة إلى المواطنين الروانديين، يجب تقديم هوية وطنية سارية المفعول عند التسجيل، تحتوي على التفاصيل التالية: (أ) الاسم (ب) تاريخ الميلاد (ج) الجنس (د) رقم الهوية (ه) مكان الإصدار. أما بالنسبة إلى الأجانب، فيجب تقديم "وثيقة سفر أصلية" وفقاً للنظام. وتُسجّل شركة "إم تي إن"، وهي إحدى الشركات الرئيسية لتشغيل شبكات الهاتف المحمول، المعلومات التالية عن المشترك: (أ) الاسم (ب) تاريخ ميلاده (ج) جنسيته (د) نوع وثيقة السفر (ه) صلاحية الوثيقة (و) مكان الإصدار، مع إرفاق نسخة عن الوثيقة.[88] وبصورة ملحوظة، تتضمن النسخة الإنجليزية من نموذج تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" الخاصة بالأجانب لدى شركة "إم تي إن" "اللاجئين (الذين ليس لديهم بطاقة هوية)" كأحد أنواع العملاء، إضافة إلى وجود خيارٍ يتمثل في رقم وثيقة إثبات الهوية الصادرة عن المفوضية (كوثيقة السفر، مثلًا). وابتداءً من 31 يناير /

88 http://www.mtn.co.rw/Content/Pages/191/index.php

كانون الثاني للعام 2019، لن تسمح الهيئة الرواندية للمرافق والتنظيم للمشتركين بتسجيل أكثر من ثلاثٍ من بطاقات وحدة تعريف المشترك بأسمائهم.[89]

وبخصوص حصول اللاجئين على بطاقة وحدة تعريف المشترك، يختلف الوضع من الناحية العملية في جميع البيئات الحضرية وبيئات المخيمات. ففي البيئات الحضرية، يستطيع اللاجئون شراء بطاقة وحدة تعريف المشترك من مراكز شركة "إم تي إن" باستخدام إثبات التسجيل الذي تمنحه لهم المفوضية. وقد أوضح موظفو مركز شركة "إم تي إن" في كيغالي وهيوي بأنَّه يتعذَّر على اللاجئين شراء بطاقات وحدة تعريف المشترك من الوكلاء العاملين في الشوارع باستخدام وثيقة إثبات التسجيل التي تمنحها المفوضية، أو باستخدام أي وثيقة أجنبية أخرى (ومنها جوازات السفر)، ويُعزى ذلك إلى أنَّ الوكلاء بوسعهم فقط تسجيل الوثائق الصادرة عن السلطات الرواندية، على سبيل المثال، بطاقة الهوية الرواندية وبطاقة "هوية لاجئ" (الصادرة عن الوكالة الوطنية لتحديد الهوية).

ولهذا السبب، يُعتقد بأنّ بعض اللاجئين يضطرون للطلب من أشخاصٍ آخرين شراء بطاقة وحدة تعريف المشترك وتسجيلها بأسمائهم. ولا تظهر هذه التحديات في المخيمات والمناطق المُحيطة بها. فعلى سبيل المثال، في ماهاما، يبيع وكلا ء شركة "إم تي إن" في المخيمات والمناطق المُحيطة بها بطاقات وحدة تعريف المشترك للاجئين الذين لديهم وثيقة إثبات التسجيل. وفي المجتمعات المُضيفة للاجئين، المحيطة بمخيم ماهاما، يجمع وكلاء شركة "إم تي إن" نسخاً عن وثائق إثبات التسجيل الخاصة باللاجئين الذين يرغبون في شراء بطاقات وحدة تعريف المشترك، ثم يُرسلونها إلى أقرب مركز تابع لشركة "إم تي إن" من أجل تفعيل البطاقات.

أما بالنسبة إلى العائدين الذين ينبغي أن يحصلوا على بطاقات الهوية الوطنية، فإن المفوضية تقوم بتفعيل جُملة من بطاقات وحدة تعريف المشترك المُسجّلة باسم المنظمة، والتي يحصلون عليها من شركة "إيرتل Airtel". وفور حصول اللاجئين على بطاقة الهوية، يجري إعلامهم بضرورة الذهاب إلى موقع إيرتل وتقديم بطاقة الهوية لتحديث بيانات التسجيل.

وفي ضوء تنامي التحايل المتعلق ببطاقة وحدة تعريف المشترك، ومنها صندقة بطاقات وحدة تعريف المشترك (SIM Boxing)،[90] والتّحايل المتعلق بالهوية، والاصطياد (الاستراق) الإلكتروني، فقد أعلنت الهيئة الرواندية للمرافق والتنظيم أنها سوف تستحدث أنظمة جديدة لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". ولا يقيّد النظام الحالي، بما يكفي، الحدّ الأقصى لبطاقات وحدة تعريف المشترك التي يستطيع الشخص تسجيلها باسمه / باسمها – وهذه فجوة مُتصوَّرة. وثمّة مخاوف أخرى متعلقة بإقدام وكلاء مشغلي شبكات الهاتف المحمول على التّراخي في صرامة ممارسات التسجيل.[91]

89 https://www.newtimes.co.rw/opinions/editorial-limiting-number-sim-cards-fine

90 صندقة بطاقات تحديد هوية المشترك (SIM Boxing) هي أحد أشكال التحايل في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، يتم من خلاله إعادة توجيه المكالمات التي تُجرى عبر الإنترنت إلى شبكات هاتف محمول عبر آلات تُؤوي بطاقات تحديد هوية المشترك (وبالتالي تتجنب دفع رسوم إنهاء المكالمات).

91 https://www.newtimes.co.rw/section/read/228159

قواعد اعرف عميلك

تُشارك رواندا في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وبإشراف بنك رواندا الوطني، فإنّ الأنظمة الرئيسية التي تُوجّه متطلبات اعرف عميلك، هي المبادئ التوجيهية للبنوك لأجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوجيه رقم "001/FIU/2015" لوحدة الاستخبارات المالية. ويضع التوجيه قائمة بمتطلبات تحديد الهوية لفتح حساب بنكي، ومنها بطاقة الهوية الوطنية، أو جواز السفر، أو رخصة قيادة المركبات للأشخاص المقيمين. أما بالنسبة إلى غير المقيمين، فيجب عليهم تقديم جواز السفر، أو جواز "مرور خاص"، أو هوية "حيثما ينطبق ذلك" (انظر إلى الملحق – 2).

وفي هذا السياق، يواجه اللاجئون صعوبات في فتح حسابات بنكية باستخدام وثائق إثبات التسجيل. فبنك إكويتي Equity Bank هو البنك الوحيد الذي يقبل إثبات التسجيل لفتح حساب بنكي؛ وهو لا يقبله، بأي حال من الأحوال، إلا بناءً على تأكيد من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقط؛ وهذا التأكيد يتحقّق من وجود وفاعلية ملفات توصيف خصائص اللاجئ.

ومع أنَّ البنوك تقبل في الأحوال العادية بطاقة "هوية لاجئ"، إلا أنه جرى الإبلاغ عن حالات واجه فيها اللاجئون عقباتٍ عند محاولتهم استخدام أشكال تلك الهوية لفتح الحسابات البنكية. وعلاوة على ذلك، فإن تلك العقبات هذه ماثلةً للعيان، نظراً إلى أنَّ عدداً قليلًا جداً من اللاجئين يمتلك هذه الوثائق، ومع ذلك هناك أملٌ بأن يُفضي نشاط التَّحقق المتواصل إلى توزيع بطاقات "هوية لاجئ" على جميع اللاجئين الذين جرى التحقق من هويتهم، ممّا يُحسّن الحصول على الخدمات البنكية.

وما زالت المفوضية تعقد الشراكات مع شركة "فايننشال سِكتُر ديبِننغ إفريقيا " "Financial Sector Deepening Africa"، والتي أطلقت مؤخراً تقريراً بعنوان: "اللاجئون وأموالهم".[92] وتوضح الدراسة عملياً بيان الجدوى الاستثمارية لموفّري الخدمات المالية جرّاء تقديم هذه الخدمات للاجئين في البلد بطريقة مربحة، وقد شجّعت عدداً من موفّري الخدمات لاستحداث منتجات وخدمات مالية ريادية تجريبية للاجئين في المخيمات. وكانت وما زالت الحكومة الرواندية تدعم هذه العملية عن طريق إعلام أصحاب المصلحة بصلاحية إثبات تسجيل اللاجئين، باعتبارها وثيقة الإثبات السارية المفعول، لتلبية متطلبات قواعد اعرف عميلك ولفتح الحسابات البنكية.[93]

92 https://www.fsdafrica.org/knowledge-hub/documents/refugees-and-their-money-assessing-the-business-case-for-providing-financial-services-to-refugees/

93 https://www.afi-global.org/blog/2018/06/advancing-financial-inclusion-refugees-through-inclusive-market-system-approach

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في رواندا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 31,11%. وقد سنّ البنك الوطني الرواندي النظام رقم 08 /2019، الذي يحكم مُصدري الأموال الإلكترونية،[94] والذي يؤكد تكرار المتطلبات الأساسية المتعلقة بالهوية من أجل فتح نوع الحساب البنكي الذي ورد ذكره أعلاه. علماً بأن النظام "يُلزم مشغّلي شبكات الهاتف المحمول باحترام قواعد اعرف عميلك قبل فتح الحساب البنكي – وفي الممارسة العملية، فإن تقديم بطاقة الهوية الوطنية شرطٌ للتسجيل بهدف استعمال خدمات المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول.[95]

وبناءً على ذلك، ما زال اللاجئون يواجهون العوائق في الحصول على خدمات المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. ويوجد وكلاء لهذه الخدمات، من مختلف المشغّلين، في جميع المخيمات. ولكن، مع أن المساعدات النقدية المقدمة للعائدين لا تزال ترتكز على التحويلات عبر المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي قد توقّفا عن استعمال هذه الخدمة، وهما يستعملان البطاقات الذكية في تقديم المساعدات النقدية للبيئات التي يقيم فيها اللاجئون.

حماية البيانات

تفتقر رواندا حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات،[96] وبالرغم من ذلك، فإنَّ قانون تكنولوجية المعلومات والاتصالات يتضمن بعض عمليات الحماية في مجال الخصوصية.[97]

94 https://juriafrique.com/eng/2017/01/27/rwanda-national-bank-the-governor-enacts-new-standards-for-issuers-of-electronic-money/

95 https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2013/08/Argent-Et-Al-2013-Working-Paper.pdf

96 https://privacyinternational.org/sites/default/files/2017-12/PI%20Rwanda%20submission.pdf

97 https://www.newtimes.co.rw/section/read/20795

نيجيريا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

78,17

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

88,00

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

مشروع قانون

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

لا

تسجيل وتحديد هوية اللاجئين

ابتداءً من 30 نوفمبر / تشرين الثاني 2018، كان يعيش في تنزانيا 327,732 شخصاً من المشمولين برعاية المفوضية والمُسجّلين لديها (أي ما يعادل 100,980 أسرة)، وهم بصورة رئيسة من بوروندي (74,1%)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (25,7%). وكان يعيش 285,078 شخصاً منهم في ثلاث مخيمات منتشرة في كل أنحاء شمال غرب تنزانيا (نياروغوسو، وندوتا، ومتينديلي). وكانت المفوضية، بصورة مشتركة مع ووزارة الشؤون الداخلية التنزانية التي تحكم إدارة المخيمات الثلاث، تُصدر وثائق إثبات تسجيل طالبي اللجوء واللاجئين.

وتنفّذ الهيئة الوطنية التنزانية لتحديد الهوية (NIDA) حالياً مخطط الهوية الوطنية الذي يُقصد منه أن يكون النظام التنزاني الأساسي لتحديد الهوية. وقد استحدثت الهيئة الوطنية التنزانية عملية تسجيل ريادية تجريبية لما مجموعه 8,000 لاجئ كونغولي في مخيم نياروغوسو في إطار الاستعداد لإصدار بطاقات الهوية. ولكن التقارير تُفيد بأنّ عملية إصدار بطاقات الهوية قد تأجّلت بسبب الافتقار إلى التمويل. وفي تلك الأثناء، تستمر حملة المناصرة لتشجيع الحكومة التنزانية على الاعتراف بوثيقة إثبات التسجيل كوثيقة سارية المفعول قانونياً للحصول على خدمة الاتصال عبر الإنترنت باستخدام الهاتف المحمول، وعلى أشكال معيّنة من الخدمات المالية.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في تنزانيا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" حسبما ينص قانون الاتصالات الإلكترونية والبريدية، للعام 2010. وينص القسم (الفقرة) 93 من القانون على متطلبات تسجيل بطاقة وحدة تعريف المشترك كما يلي: (أ) الاسم الكامل للمشترك المحتمل. (ب) رقم بطاقة الهوية أو أي وثيقة أخرى تُثبت هوية المشترك المحتمل. و(ج) العنوان. وفي الممارسة العملية، يُتوقّع أن يُقدّم المشتركون المحتملون أحد الأشكال التالية من الهوية لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، وهي: الهوية الوطنية التنزانية، أو بطاقة الناخب التنزانية، أو رخصة قيادة المركبات التّنزانية أو جواز السفر التنزاني، أو بطاقة هوية زنجبار (وهي "جمهورية تنزانيا المتحدة Zanzibar").

وفي يوليو / تموز 2017، غرَّمت الهيئة التنزانية لتنظيم الاتصالات ستة من مُشغلي شبكات الهاتف المحمول لانتهاكهم قواعد تسجيل المشتركين.[98] وتنظر الهيئة في تنفيذ البصمة البيومترية ضمن برنامج تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" لمكافحة التحايل والجريمة،[99] مع الاستمرار في تنفيذ البرنامج التجريبي الريادي.[100]

ومع أن وثيقة إثبات التسجيل كانت تُستخدم لتسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك داخل المخيمات، إلا أنّ هذه الخطوط تُعطَّل بصورة دورية بعد انقضاء فترة سماح مدتها 30 يوماً، على ما يبدو، بسبب إشكالياتٍ تتعلق بوثائق الهوية. وتفيد التقارير بأنّ الوكلاء يُخبرون اللاجئين بأنّهم لم يعودوا يقبلوا وثيقة إثبات التسجيل لتلبية متطلبات الهوية اللازمة لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، ونصح الوكلاء اللاجئين بأن يطلبوا من المواطنين التنزانيين تسجيل خطوط الهواتف نيابة عنهم، وهي ممارسة من شأنها أن تعرّض الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للضرر.

98 https://www.itnewsafrica.com/2017/07/six-tanzanian-operators-fined-for-flouting-sim-registration-rules

99 https://allafrica.com/stories/201803020351.html

100 http://www.planetbiometrics.com/article-details/i/6905/desc/tanzania-launches-biometric-sim-registration/

قواعد اعرف عميلك

تُشارك تنزانيا في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. ويُعتبر قانون مكافحة غسل الأموال للعام 2006 النظام الرئيسي الذي يُوجه متطلبات قواعد اعرف عميلك. وقد أصدرت وحدة الاستخبارات المالية التنزانية مبادئ توجيهية للتحقق من هويات العملاء، تحدّد بقدرٍ كبير من التفاصيل متطلبات الهوية اللازمة لفتح حسابات بنكية (الفصل الثاني).

ومن بين هذه المتطلبات على سبيل المثال "الوثائق الرسمية: جواز السفر، أو شهادة الميلاد، أو بطاقة الهوية أو بطاقة تسجيل الناخب، أو رخصة قيادة مركبات، أو رخصة مزاولة أعمال، أو إفادة خطية مشفوعة باليمين / ضمان من مسؤول حكومي، أو محامٍ أو قاضي صلح، **أو أي وثيقة أخرى تحتوي على معلومات من هذا القبيل، يتم الحصول عليها من مصدر آخر مستقل وموثوق به"**. وتنص المبادئ التوجيهية أيضاً على أنّه في حال تعذَّر على الشخص تقديم وثيقة هوية رسمية، فإنَّ الأشخاص المُبلِّغين يجب أن يكونوا مقتنعين بأنَّ العميل لديه سبب مقبول كونه غير قادرٍ على تقديم وثيقة هوية رسمية"، و "من المحتمل أن يقبلوا أي وثائق بديلة صالحة وغير منتهية الصلاحية ذات طابع مكافئ يُمكن تقديمها كدليل يبعث على الرضى أو مقنع على هوية العملاء الذين يحملون: (أ) صورة شخصية حديثة لذلك الشخص. (ب) خطاب رسمي أو وثيقة رسمية صادرة عن مسؤول حكومي أو مناصر، تُعرِّف ذلك الشخص بصورة كافية". ويجري التثبُّت أيضاً من إثبات العنوان الدائم بطريقة مماثلة ("فواتير مرافق الخدمات، أو كشف حساب بنكي، أو خطاب من السلطات الحكومية أو مكتب السفارة أو القنصلية، أو اتفاق استئجار أو تأجير حديث العهد، **أو أي وثيقة أخرى تحتوي [هكذا وردت] مثل هذه المعلومات التي جرى الحصول عليها من مصدر آخر مستقل وموثوق"**). كما يجب توثيق رقم التعريف الضريبي لمقدم الطلب عن طريق مقارنة الرقم مع إحدى الوثائق الصادرة عن سلطة الإيرادات التنزانية.

وعلى غرار الاتصال عبر الإنترنت من خلال الهاتف المحمول، لا يستطيع اللاجئون في تنزانيا فتح حساب بنكي بأسمائهم بسبب عدم امتلاكهم وثائق معترف بها تثبت هوياتهم. وعلى الرغم من ذلك، فقد أعرب بنكان تجاريان موجودان في كاسولو، وهما "CRDB" و"NMB"، عن اهتمامهما بتوسيع نطاق الخدمات لتشمل اللاجئين. وقد قدم بنك "CRDB" خدمة جديدة، أسماها محفظة الهاتف المحمول "M-Wallet" للمفوضية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية الشريكة لهما، في حين قام فرع بنك "NMB" في كاسولو بزيارة الأسواق المشتركة في نيارو‌غوسو، وأكد فرص الأعمال الوفيرة لتقديم الخدمات البنكية في حال سمح الإطار التنظيمي للاجئين بفتح حساب بنكي.

وعلى نحو مماثل، فقد فاتح بنك "CRDB"، في مارس / آذار 2018، المفوضية في تنزانيا، مقترحاً استحداث نظام مدفوعات للاجئين العاملين بحوافز، وللمنتفعين من مبادرات التدخل النقدية، لاستلام المدفوعات من خلال حساب بنكي لدى بنك "CRDB". وتفاوض البنك مع وزارة الشؤون الداخلية، المؤيدة لتحرك بنك "CRDB" تجاه التحويل الإلكتروني للمدفوعات. وركّزت المناقشات بين المفوضية والبنك على هذه التفاصيل، على سبيل المثال، رسوم المعاملات المالية عند صرف / سحب المستحقات، وحماية البيانات، إضافة إلى قائمة اللاجئين الذين سوف يجري فتح حسابات بنكية لهم. وأصبح بنك "CRDB" الآن مخوّلا بتوفير حسابات بنكية، والتعهد بدفع المستحقات لأولئك اللاجئين. وسوف تُقيَّد التمويلات التي يتم الحصول عليها من المفوضية وشركائها لصالح الحسابات البنكية الخاصة باللاجئين، وسوف يكون بوسع المنتفعين صرف / استلام المستحقات بوساطة وكلاء البنك، أو أجهزة الصراف الآلي. ويهدف البنك إلى توفير المزيد من البطاقات المدفوعة مسبقاً للاجئين، حيث أنّ حاملي البطاقات سوف يكون

بوسعهم التّسوّق في محلات التجزئة المُحددة مُسبقاً داخل المخيمات، وفي المناطق المحيطة بها، والتي سوف يُوزّع عليها جهاز قارئ لتلك البطاقات. وبهدف تلبية متطلبات قواعد اعرف عميلك، يجري اقتراح استخدام بطاقات الإعاشة (الحصص الغذائية) الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي، مع أخذ بصمة الإصبع، وفقاً للمفاوضات بين بنك "CRDB" والحكومة التنزانية. ومن المهم الملاحظة بأنَّ هذا التدبير يبدو أنه قد وُضع بصورة خاصة لمواجهة أي تغيير في السياسة العامة، ومن الممكن أن ينطبق على بنوك أخرى أو على جميع اللاجئين في تنزانيا.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في تنزانيا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 38,54%. وقد أصدر بنك تنزانيا (البنك المركزي) أنظمة الأموال المالية الإلكترونية للعام 2015، والتي تسرد متطلبات قواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل. وبصورة مماثلة للعقبات التي تقف أمام الحصول على بطاقات وحدة تعريف المشترك، فإنَّ إمكانية استعمال خدمات هذه المحفظة المالية محدودة جداً بالنسبة إلى اللاجئين؛ وذلك بسبب عدم امتلاكهم وثائق إثبات هوية معترف بها رسمياً. فعلى سبيل المثال، تتطلب معاملات سحب / صرف المستحقات أحد الأشكال التالية "للصورة المقبولة عن الهوية": الهوية الوطنية، أو بطاقة تسجيل الناخب، أو بطاقة التوظيف، أو هوية الضمان الاجتماعي، أو خطاب من الموظف التنفيذي للبلدية / القرية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم استعمال خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول داخل المخيمات بسبب وجود وكلاء لاستعمال الهاتف المحمول في المعاملات المالية الخاصة باللاجئين، استطاعوا فتح محلاتٍ تجارية من خلال التّيسيرات التي يقدمها لهم مواطنون تنزانيون.

حماية البيانات

تفتقر تنزانيا حالياً إلى إطارٍ قانوني شامل لحماية البيانات، ومع ذلك أفادت التقارير في ديسمبر / كانون الأول 2017 بأنَّ الحكومة بصدد صياغة تشريع / قانون لهذا الغرض.[101]

101 https://allafrica.com/stories/201712210571.html

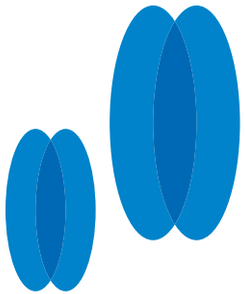

تركيا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

لا يوجد بيانات

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

94,50

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

نعم

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 30 سبتمبر / أيلول 2018، مُنح 3,559,262 لاجئاً سورياً الحماية المؤقتة في تركيا، ويعيش معظمهم (95%) في الأماكن الحضرية. أما الجزء المتبقي منهم، فهو يعيش في 13 مركزاً للسَّكن المؤقت (المخيمات) في جنوب شرق تركيا. وبوسع السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة الإقامة في 81 محافظة في أنحاء تركيا وفقاً للتشريعات. واستناداً إلى إحصاءات المديرية العامة لإدارة الهجرة، فإن معظم السوريين يقيمون في إسطنبول، ويليها في الإقامة محافظة سانليورفه (أورفة)، ومحافظات هاتاي، وغازي عنتاب، وأضنة، ومرسين.

وبالنسبة إلى طالبي اللجوء واللاجئين من البلدان الُأخرى، ووفقاً لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ابتداءً من سبتمبر / أيلول 2018، فقد بلغ عدد الأفراد المسجلين لدى المفوضية أكثر من 360,000 فرد، وهم بصفة رئيسة من أفغانستان، والعراق، وإيران، والصومال. ووفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون الأجانب والحماية الدولية، يجب على طالبي اللجوء واللاجئين من البلدان الُأخرى الإقامة في 62 محافظة محددة في أنحاء تركيا.

ووفقاً للقانون، تضطلع المديرية العامة لإدارة الهجرة ومديريات المحافظات المسؤولة عن إدارة الهجرة بتسجيل وتوثيق اللاجئين وطالبي اللجوء في تركيا. وبموجب القانون، حالما يُقدم الأفراد طلباً للحصول على الحماية الدولية، بمعنى: مقدمي طلبات الحصول على الحماية الدولية، والحاصلين منهم على الأوضاع التالية (لاجئ، لاجئ بشروط، منتفع من الحماية الإضافية) أو الحماية المؤقتة، فإنَّ مديريات المحافظات المسؤولة عن إدارة الهجرة تُسجّلهم وتُصدر لهم الوثائق التالية (مجاناً):

- وثيقة مقدم طلب الحصول على الحماية الدولية.
- وثيقة اللاجئ ذي الوضع المحتاج إلى الحماية الدولية.
- وثيقة تسجيل للحصول على الحماية الموقتة.
- وثيقة هوية للحصول على الحماية المؤقتة.

وتحتوي كل وثيقة من هذه الوثائق على معلومات هوية الفرد المشمول باختصاص المفوضية، ومنها الصورة الشخصية ورقم تعريف الأجنبي (مشابه لأرقام الهوية المخصصة للمواطنين الأتراك)، حيث يجري تخصيص وتحديد تلك الأرقام من خلال نظام السجل المدني التركي. ويعتبر رقم تعريف الأجنبي مُعرّفاً فريداً يوفّر إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات داخل البلد، ومنها ما يتعلّق بطالبي اللجوء واللاجئين. وبعد انتهاء عملية التسجيل لدى مديريات المحافظات المسؤولة عن إدارة الهجرة، يُطلَب من طالبي اللجوء واللاجئين التسجيل في النظام المركزي لسجل العناوين في تركيا من خلال مكاتب السجل المدني.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في تركيا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، وتُنظَّم عملية التسجيل عن طريق قانون الاتصالات الإلكترونية رقم 5809. أما الجهة المنظِّمة الرئيسية لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، فهي هيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات ("BTK" باللغة التركية). والمشتركون في شبكات الهاتف المحمول ملزمون شخصياً بزيارة إحدى نقاط البيع المعيَّنة لهذا الغرض، وتقديم إثبات الهوية.[102] كما طبّقت الجهة المُنظِّمة متطلبات التسجيل لدى قاعدة بيانات رقم التعريف الدولي للأجهزة المحمولة.[103]

وقد أفادت الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول بأنَّ عملية توثيق تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" تظل عرضة للاستغلال من الناس الذين يقدمون وثائق هوية مزورة أو مسروقة. ونتيجة لذلك، فقد فرضت هيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات التركية عقوبات نقدية على جميع مشغّلي شبكات الهاتف المحمول الثلاث، زاعمة بأنهم قد فشلوا في الاحتفاظ بسجلاتٍ مناسبة لهويات "العملاء".[104]

ووفقاً للمادة 26 من نظام الحماية المؤقتة، فإنّ الأفراد الخاضعين للحماية المؤقتة يستطيعون الحصول إلى خدمات الاتصالات، ومنها اشتراكات الهاتف المحمول. ويجب، من حيث المبدأ، أن يعترف المشغّلون بالوثائق الرسمية لإثبات الهوية، الصادرة عن المديرية العامة لإدارة الهجرة. ومع ذلك، وفي الممارسة العملية، يواجه طالبو اللجوء واللاجئين من حملة وثائق الهوية السارية المفعول، والصادرة عن المديرية العامة لإدارة الهجرة، بصورة دورية، صعوبات في الحصول على بطاقات وحدة تعريف المشترك. ومن المحتمل أن يسعى مشغّلو شبكات الهاتف المحمول إلى المطالبة بتقديم جوازات سفر سارية المفعول لهم، إضافة إلى إثبات العنوان (على سبيل المثال فاتورة الهاتف الأرضي، وشهادة الإقامة، وغيرها). وبناءً على ذلك، يستمر وجود العقبات التي تواجه طالبي اللجوء واللاجئين الذين لا يملكون جوازات سفر سارية المفعول.

وفي هذا السياق، يطلب طالبو اللجوء واللاجئون في أغلب الأحيان من الآخرين (ممن يمتلكون وثائق سارية المفعول، أو من المواطنين الأتراك) تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" نيابة عنهم. ومن الشائع أيضاً، بالنسبة إلى أولئك الذين يغادرون تركيا لأغراض إعادة التوطين في مكان آخر، إعطاء بطاقات وحدة تعريف المشترك خاصّتهم للقادمين الجدد إلى تركيا. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يُسجّل اللاجئون الذين يحملون جوازات سفر عدة بطاقات من بطاقة وحدة تعريف المشترك، ويتقاسمون البطاقات الفائضة عن حاجتهم مع الآخرين. غير أنَّ العدد الأقصى لبطاقات وحدة تعريف المشترك التي يستطيع شخصٌ أجنبي الحصول عليها محدود بعدد (4 - 5 بطاقات)، وذلك يتوقّف على مشغّل شبكة الهاتف المحمول.

102 https://www.gsma.com/publicpolicy/wp-content/uploads/2013/11/GSMA_White-Paper_Mandatory-Registration-of-Prepaid-SIM-Users_32pgWEBv3.pdf

103 https://turkeytravelplanner.com/details/Communications/registering_mobile_phones_in_turkey.html

104 https://www.gsma.com/publicpolicy/wp-content/uploads/2013/11/GSMA_White-Paper_Mandatory-Registration-of-Prepaid-SIM-Users_32pgWEBv3.pdf

قواعد اعرف عميلك

كانت تركيا وما زالت عضواً كامل العضوية في فريق العمل المعني بالإجراءات المالية منذ العام 1991.[105] ويعتبر القانونُ رقم 4208 بشأن مكافحة غسل الأموال (الذي عُدِّل آخر مرة في العام 2014)، والنظامُ المعني بتدابير غسل عوائد الجريمة ومكافحة تمويل الإرهاب، التشريعين الرئيسيين اللذين يوجهان متطلبات قواعد اعرف عميلك / العناية الواجبة تجاه العميل.

وبالنسبة إلى المواطنين الأجانب، يعتبر جواز السفر أو تصريح الإقامة أو أي بطاقة هوية أخرى تعترف به وزارة المالية متطلباتٍ ضرورية لفتح حساب بنكي، إلى جانب صلاحية العنوان.

وعلى غرار حالة تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، يجب أن يكون اللاجئون وطالبو اللجوء قادرين، بموجب القانون، على فتح حسابات بنكية في تركيا باستخدام وثائق إثبات الهوية الرسمية الصادرة عن المديرية العامة لإدارة الهجرة. غير أن البنوك طبقت، بالممارسة العملية، مجموعة متنوعة من المتطلبات المستندية (الوثائقية) الإضافية. وبصورة عامة، تُلزِم البنوك في تركيا الأجانب، ومنهم طالبو اللجوء واللاجئون، على حمل جواز سفر ساري المفعول من أجل فتح حساب بنكي. وفي بعض الحالات، تطلب البنوك إحضار كفيل / ضامن تركي لفتح حساب بنكي. وبسبب هذه التحديات المستمرة، فقد أخذت المديرية العامة لإدارة الهجرة بزمام المبادرة لتيسير حصول طالبي اللجوء واللاجئين على حسابات بنكية. وبوسع طالبي اللجوء واللاجئين الآن فتح حسابات بنكية في بنك زراعات (أحد بنوك الدولة) باستخدام وثائقهم الصادرة عن المديرية العامة لإدارة الهجرة.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في تركيا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 16,41%. ونتيجةً للعوائق العملية المذكورة سابقاً أمام توفير إمكانية الاتصال عبر الإنترنت باستخدام الهاتف المحمول، وأمام الحصول على الحسابات البنكية، فلا يستطيع طالبو اللجوء واللاجئين استعمال خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، في تركيا.

حماية البيانات

اعتمدت تركيا قانوناً يُعنى بحماية البيانات الشخصية (رقم 6698) في العام 2016، كما صادقت على الاتفاقية 108 لمجلس أوروبا، ومرّرت إطاراً قانونياً ضمن هذا القانون لحماية البيانات الشخصية.[106]

105 http://www.fatf-gafi.org/countries/#Turkey

106 https://iapp.org/news/a/gdpr-matchup-turkeys-data-protection-law/

أوغندا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

72,50

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

86,00

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

مشروع قانون

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من 31 يناير / كانون الثاني 2019، بلغ عدد طالبي اللجوء واللاجئين في أوغندا 1,205,913 شخصاً.[107] وتتضمن الوثائق الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء – دائرة اللاجئين (OPM-DOR) شهادات طالبي لجوء وخطابات (شهادات) إثبات لاجئ، يتمّ إصدارها للأشخاص باعتبارهم لاجئين "بصفة مبدئية prima facie")، أو بعد صدور تقرير تحديد وضع اللاجئ للأفراد. كما يُصدر مكتب رئيس الوزراء – دائرة اللاجئين بطاقة "هوية لاجئ" للاجئين – وهي شكل من أشكال الهوية الوطنية – لكن ثمّة تأخير كبير (في تحديد وضع الأشخاص) حالياً؛ إذ لم يستلم العديد من اللاجئين بطاقاتهم بعد. وأثناء تنفيذ نشاط التّحقّق، تُصدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً إثبات لوثيقة التحقق، ولكن ليس المقصود منها أن تُستخدم كوثيقة إثبات الهوية.

ومن المحتمل أن يكون لدى اللاجئين مجموعة متنوعة من الوثائق الصادرة عن بلد المنشأ، ومنها بطاقات الهوية الوطنية وشهادات الميلاد. ومع ذلك، فمن الشائع بين اللاجئين فقدان هذه الوثائق، وأنَّ التسجيل يستند، في كثير من الأحيان، إلى إجراء تدقيق وفرز للجنسيات (للقوميات)، وتقييم الروابط الأسرية من خلال المقابلات الشخصية.

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في أوغندا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" على النحو المُحدَّد في النظام الصادر بمقتضى قانون اعتراض الاتصالات للعام 2010. وتُشرف هيئة الاتصالات الأوغندية (UCC) على هذه السياسة. ويجب على مقدّمي طلبات الاشتراك تقديم هوية وطنية أصلية (بالنسبة إلى الأوغنديين)، أو جواز سفر ساري المفعول (بالنسبة إلى الأجانب)، أو هوية لاجئ (بالنسبة إلى اللاجئين)، لكي يتسنّى تسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك لهم.

ويتزايد نشاط لجنة الاتصالات الأوغندية في إنفاذ القوانين المتعلقة بتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM". ففي أوائل العام 2018، حذّرت لجنة الاتصالات الأوغندية المشغّلين من فرض عقوبات عليهم أو سحب ترخيصها إذا لم يقوموا بفصل بطاقات وحدات تعريف المشتركين غير المُسجلة.[108] وفي مارس / آذار 2018، فرضت الجهة المنظِّمة حظراً مؤقتاً على بيع بطاقات وحدة تعريف المشترك بسبب بواعث قلقٍ تتعلق بممارسات التسجيل المتساهلة.[109] ويُطلَب الآن من المشغّلين التحقق من مستوى صدقية (صحة) بطاقة الهوية الوطنية المُقدمة في نقطة البيع باستخدام قارئ إلكتروني للبطاقات البيومترية، لمطابقة البصمة البيومترية الحيوية لمقدم الطلب مع تلك الموجودة على بطاقة هويته الوطنية، والتحقق في الزمن الحقيقي من معلومات العملاء بمقارنتها مع قاعدة بيانات الهيئة الوطنية لتحديد الهوية والتسجيل (NIRA) من خلال واجهة البرامج التطبيقية.[110] وبالنسبة إلى الأجانب الذين يزورون أوغندا، يمكن فقط إصدار بطاقة وحدة تعريف المشترك لأي منهم فور تقديم جواز سفر وتأشيرة سارية المفعول. ويجب أن يُعطّل المشغّل بطاقات وحدة تعريف المشترك فور انتهاء صلاحية تأشيرة العميل، أو تصريح العمل الصادر له.

107 https://im.unhcr.org/uga/

108 https://www.telecompaper.com/news/ugandan-govt-warns-operators-of-penalties-or-licence-withdrawal-for-unregistered-sims--1234262

109 http://www.itwebafrica.com/security/813-uganda/244198-ugandas-comms-regulator-lifts-sim-card-ban

110 http://www.itwebafrica.com/security/813-uganda/244198-ugandas-comms-regulator-lifts-sim-card-ban

وكما ذكر أعلاه، تُقبل بطاقات "هوية لاجئ" لتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، غير أنّ معظم الأشخاص النازحين داخلياً في أوغندا منذ العام 2016 لم تُصدر لهم بعد وثائق تحديد الهوية هذه. وتعتبر آليات التكيف مع هذا الوضع والالتفاف عليه أمراً شائع الاستعمال: يطلب اللاجئون أحياناً من الأفراد الذين لديهم وثيقة هوية معترف بها تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" بالنيابة عنهم.

قواعد اعرف عميلك

تُشارك أوغندا في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وتحت إشراف بنك أوغندا (البنك المركزي الأوغندي)، عالج عدد من القوانين والتشريعات الأوغندية متطلبات قواعد اعرف عميلك المتعلقة بفتح الحسابات البنكية واستخدامها،[111] ومنها قانون المؤسسات المالية، للعام 2004، وأنظمة (مكافحة غسل الأموال) لدى المؤسسات المالية للعام 2010، وقانون مكافحة غسل الأموال للعام 2013، وأنظمة مكافحة غسل الأموال للعام 2015، وقانون تسجيل الأشخاص للعام 2015، وقانون مكافحة غسل الأموال للعام 2017 (معدّل). ومن بين المتطلبات الأخرى المُدرجة في أنظمة مكافحة غسل الأموال للعام 2015، ضرورة تقديم الأفراد بطاقة هوية وطنية أوغندية، أو بطاقة هوية أجنبي / لاجئ، أو جواز سفر لفتح حساب بنكي. ويُتوقّع من البنوك تطبيق مقاربة قائمة على المخاطر لبذل العناية الواجبة تجاه العملاء، ومنها التحقق من الهوية ووضع الهجرة.

وفي ظل عدم وجود بطاقة "هوية لاجئ"، يكون خطاب (شهادة) الإثبات وخطاب التزكية الصادر عن مكتب رئيس الوزراء مقبولًا أحياناً من أجل فتح حسابٍ بنكي. وحسب البنك، من المحتمل أن يُطلَب من اللاجئين تقديم وثائق إضافية كخطاب من المجلس المحلي، أو من قائد المخيم. ويُشير تقريرٌ مشترك صدر في يوليو / تموز عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى أنّ "بعض الأشخاص المهجرين قسراً يستلمون حوالات من خلال الأصدقاء وأفراد العائلة الذين لديهم الوثائق المطلوبة لإثبات الهوية".[112]

ويمضي التقرير ملاحظاً ما يلي: "حتى بعد إصدار بطاقة هوية لاجئ، يُفيد العديد من المستجيبين بأنَّ موفّري الخدمات المالية يطلبون وثائق داعمة. ويرجع ذلك، بصورة جزئية، إلى أنَّ مقدمي الخدمات غير قادرين على الاستعلام من نظام إدارة معلومات اللاجئين (RIMS) لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتحقق من بطاقات الهوية. وبدلًا من ذلك، يجب عليهم التحقق من الهوية يدوياً عن طريق طلب الحصول على وثائق إضافية لإثبات الهوية، أو عن طريق الاتصال بمكتب رئيس الوزراء (الكيان الحكومي المسؤول عن تسجيل اللاجئين) مباشرة. وعلى الرغم من هذه العمليات اليدوية، لا يستطيع مقدمو الخدمات التحقق من صور اللاجئين، مما يجعل عملية التحقق غير كاملة. إن موفّري الخدمات يتوخَّون اليقظة، بصورة خاصة، بشأن التحقق من هوية الأشخاص المهجرين لأنّ الأنظمة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تفرض عقوبات على جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما البلدان اللذان ينحدر منهما معظم اللاجئين في أوغندا. وفي هذه الحالات، تكون المؤسسات المالية مسؤولة عن ضمان أنَّ التمويلات ذات الصلة لا تموّل النزاعات أو لا تُشارك في أنشطة غسل الأموال. وحتى عندما تكون الهوية متوافرة وموثّقة، أو عندما تُقدم هويات إضافية، يُفيد بعض اللاجئين أنَّ الحوالات تُرفَض بسبب

111 http://www.uncdf.org/article/2593/study-know-your-customer-requirements-dfs-uganda

112 ملخص تنفيذي: تقييم أوغندا عن الحوالات الميسورة والمتاحة للأشخاص النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة. https://uncdf-cdn.azureedge.net/media-manager/88675?sv=2016-05-31&sr=b&sig=w-m9IHf28t4bIpiAQsl8PqVWb%2BRMA8JLEGU%2FasC4kKtE%3D&se=2018-11-02T18%3A00%3A49Z&sp=r

أخطاء إملائية في أسمائهم، أو أنّ الجهة المرسلة تكون قد عكست أسماءهم. ويعتبر هذا الأمر شائعاً عند ترجمة الأسماء من اللغة الفرنسية أو عندما يكون هناك لَبس بشأن الأسلوب المصطلح عليه في كتابة الاسم الأول / الاسم الأخير.[113]

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في أوغندا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 50,58%. وقد أصدر بنك أوغندا (البنك المركزي الأوغندي) توجيهات بشأن خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، وهي: المبادئ التوجيهية بشأن خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول للعام 2013. ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، يُمكن فتح حساب محفظة، وذلك باستعمال مجموعة متنوعة من وثائق إثبات الهوية، ومنها بطاقة الهوية الوطنية الأوغندية، أو جواز السفر، أو رخصة قيادة مركبات، أو بطاقة الناخب، أو خطاب من الإدارة المحلية. وعقب قيام هيئة الاتصالات الأوغندية بإقرار قانون تسجيل الأشخاص للعام 2015، وبإصدار العديد من التوجيهات في العام 2017، وُضعت، مع ذلك، شروطٌ تقتضي تقديم رقم الهوية الوطنية الأوغندية، أو بطاقة الهوية الوطنية الأوغندية، أو بطاقة أجنبي / بطاقة لاجئ، أو جواز سفره الساري المفعول من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" وفتح حسابٍ خدمات محفظة إلكترونية باستخدام الهاتف المحمول".[114]

وفي العام 2017، ختمت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها القُطري بشأن الإرهاب قائلة: "بالرغم من أنَّ القانون الأوغندي لمكافحة غسل الأموال (التعديل) يُلزم المؤسسات المالية بإجراء العناية الواجبة الشاملة تجاه العميل، إلا أنه لا يضع نفس الشروط على التحويلات التي تتم من خلال استعمال خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول. ولا ترصد المؤسسات البنكية عمليات الدفع والتحويل بواسطة الهاتف المحمول في أوغندا؛ فالمعاملات المالية التي تُجرى باستعمال خدمات هذه المحفظة، بدلًا من ذلك، تندرج ضمن اختصاص شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الفردية التي تُيسّر تنفيذ المعاملات المحددة".[115]

حماية البيانات

تفتقر أوغندا حالياً إلى نظام يعالج حماية البيانات، من خلال مشروع قانون حماية وخصوصية البيانات الذي طُرح في أواخر العام 2014،[116] والذي عُرِض على اللجنة البرلمانية لتكنولوجية المعلومات والاتصالات.[117]

113 https://uncdf-cdn.azureedge.net/media-manager/88675?sv=2016-05-31&sr=b&sig=wm9IHf28t4bIpi-AQsl8PqVWb%2BRMA8JLEGU%2FasC4kKtE%3D&se=2018-11-02T18%3A00%3A49Z&sp=r

114 http://www.uncdf.org/article/2593/study-know-your-customer-requirements-dfs-uganda

115 https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2017/282841.html

116 https://privacyinternational.org/state-privacy/1013/state-privacy-uganda#dataprotection

117 https://www.techjaja.com/ministry-ict-presents-data-protection-privacy-bill-ict-parliamentary-committee/

زامبيا

مؤشر أنظمة خدمة المحافظ المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول، المسجلة لدى الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:

84,69

لديها تشريع لحماية البيانات والخصوصية:

نعم

إجمالي النقاط التي رصدها متتبع الأنظمة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات:

77,67

طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951:

نعم

تسجيل وتحديد هوية الأشخاص المهجرين

ابتداءً من نوفمبر / تشرين الثاني 2018، استضافت زامبيا 47,692 لاجئاً - من بوروندي (4,260)، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية (39,622 لاجئاً)، ورواندا (752 لاجئاً)، والصومال (2,803 لاجئين)، ومن البلدان الأخرى (255 لاجئاً). كما كان هناك 4,393 طالب لجوء من بوروندي (1236)، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية (2,686)، ورواندا (65)، والصومال (337)، والبلدان الأخرى (69). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد 17,851 لاجئاً أنغولياً سابقاً و4,972 لاجئاً رواندياً سابقاً في زامبيا.

تُصدر الحكومة الزامبية شهادة إثبات تسجيل و / أو شهادة لاجئ. ومُنحت نسبة قليلة من اللاجئين بطاقة تحديد هوية لاجئ (8%) و / أو بطاقة أجنبي (2%). وتحتوي شهادة لاجئ، بصورة خاصة، على رقم مربع وحدات السكن (رقم بلوك السكن) المخصص للأسرة المعيشية اللاجئة (أي إثبات العنوان).

تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"

يقتضي القانون في زامبيا تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM" حسبما ينص الصك القانوني رقم 65 للعام 2011، أنظمة تكنولوجية المعلومات والاتصالات (تسجيل أجهزة الاتصال الإلكترونية)، للعام 2011. وتُشرف هيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات الزامبية (ZICTA) على العملية.

وتقدّم هيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات الزامبية أحد موارد الإجابة عن الأسئلة المتداولة (التي يتكرّر طرحها) لأغراض برنامجها الخاص بتسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"،[118] والذي يُحدد الوثائق اللازمة لتسجيل بطاقات وحدة تعريف المشترك "SIM". وتذكر الهيئة بأنّ إحدى الوثائق التالية، بشكلها الأصلي، تكون مطلوبة بالنسبة إلى المواطنين الزامبيين: (أ) بطاقة التسجيل الوطنية. أو (ب) جواز سفر ساري المفعول. أو (ج) رخصة قيادة مركبات سارية المفعول. أو (د) هوية ناخب. ووفقاً للأسئلة التي يتكرر طرحها، يجب أن يُقدم الأجانب النسخة الأصلية من جواز سفر، أو تصريح العمل الساري المفعول. ويُنصَح المشتركون بالتسجيل لدى موفّر الخدمة في نقطة البيع، أو خلال 24 ساعة (وإلا فتُعطَّل بطاقة وحدة تعريف المشترك).

وفي أواخر العام 2016، أغلقت شركة "إم تي إن" 750,000 بطاقة وحدة تعريف مشترك غير مسجلة،[119] بعد فترة من عدم الوضوح فيما يتعلق بعملية التسجيل، والمخاوف بشأن جودة بيانات التسجيل خاصتها.[120]

ومنحت هيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات الزامبية إذناً خاصاً بشأن استخدام إثبات التسجيل، و "شهادة لاجئ"، وبطاقة "هوية لاجئ" كإثبات ساري المفعول للهوية من أجل تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM".

118 https://www.zicta.zm/Views/Articles/Sim%20Registration%20(FAQ)%20.html

119 https://www.telecompaper.com/news/mtn-zambia-switches-off-750000-unregistered-subscribers--1152342

120 http://www.itwebafrica.com/ict-and-governance/271-zambia/236405-mtn-zambia-in-trouble-over-sim-registration

قواعد اعرف عميلك

تُشارك زامبيا في فريق شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال (ESAAMLG)، وهذا الفريق عضوٌ منتسب لفريق العمل المعني بالإجراءات المالية. وبإشراف بنك زامبيا (البنك المركزي الزامبي)، يوجّه عددٌ من الأنظمة متطلبات قواعد اعرف عميلك في البلد، وهي: قانون حظر ومنع غسل الأموال للعام 2001؛ وتوجيهات بنك زامبيا بشأن مكافحة غسل الأموال للعام 2004؛ وقانون حظر ومنع غسل الأموال (معدل)، رقم 44 للعام 2010؛ وقانون مركز الاستخبارات المالية للعام 2010؛ وتوجيهات بنك زامبيا للعام 2017 بشأن مكافحة غسل أو انتشار الأموال وتمويل الإرهاب. وينفّذ مركز الاستخبارات المالية الزامبي متطلبات الامتثال لمتطلبات قواعد اعرف عميلك.

وكما أشار تقريرٌ أعدته وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2015، فإنَّ " قانون منع وحظر غسل الأموال يتطلب فقط بصورة غير مباشرة تحديد هوية العملاء، كجزءٍ من متطلباته لأغراض توثيق المعاملات المالية. وتفرض توجيهات بنك زامبيا للعام 2004 بشأن مكافحة غسل الأموال إلزاماً مباشراً لتحديد هوية العميل، والذي يُطبَّق بمرونة لتفادي الإقصاء المالي في المناطق الريفية. وقد أقرّت البنوك الزامبية طواعية قواعد اعرف عميلك.[121]

وفي الممارسة العملية، يُتوقّع أن يُقدّم المواطنون الزامبيون بطاقة تسجيل وطنية، أو جواز سفر ساري المفعول، أو رخصة قيادة مركبات سارية المفعول لفتح حساب بنكي. أما بالنسبة إلى الأجانب، فيُشترط تقديم بطاقة تسجيل وطنية، أو جواز سفر ساري المفعول (مع، حيثما ينطبق ذلك، تأشيرة صادرة حسب الأصول، وتصريح عمل و / أو تصريح إقامة.)[122] وفي كلتا الحالتين، يتعيّن تقديم عنوان السكن.

وبالنسبة إلى اللاجئين الذين من المحتمل أن يمتلكوا هذه الوثائق، تُقبل بطاقة الأجنبي كإثبات للهوية ساري المفعول من أجل فتح حسابٍ بنكي. وعلى أي حال، ولأنَّ إثبات العنوان هو أحد المتطلبات، فإنَّه يتعذر، بدرجة كبيرة، على معظم اللاجئين في زامبيا الحصول على حسابات بنكية.

خدمة المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول Mobile Money

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية لدى البنك الدولي، فإنَّ مستوى النّفاذ إلى خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول في زامبيا (من حيث ملكية الحسابات البنكية لمن يبلغ 15 عاماً فأكبر) يبلغ 27,84%. أما النظام الرئيسي الزامبي لاستعمال خدمات المحفظة المالية الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول فهو: التوجيهات الوطنية لأنظمة الدفع بشأن إصدار الأموال الإلكترونية للعام 2015، والذي ينص بخصوص متطلبات قواعد اعرف عميلك على أنَّ "المؤسسات التي تتعامل بالأموال الإلكترونية يجب أن تمتثل لمتطلبات قواعد اعرف عميلك الصادرة عن البنك [بنك زامبيا]" (انظر إلى الجزء السادس، القسم 27 (1).

وقد تم استلام موافقة خاصة من بنك زامبيا وهيئة تكنولوجية المعلومات والاتصالات الزامبية لاستخدام إثبات التسجيل، وشهادة "إثبات لاجئ"، وبطاقة "هوية لاجئ" كهوية سارية المفعول لتسجيل المحفظة الرقمية (إضافة إلى تسجيل وحدة تعريف المشترك "SIM"، على النحو الذي جرى تبيانه).

121 https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2015/supplemental/239341.html

122 https://www.pwc.com/gx/en/financial-services/publications/assets/pwc-anti-money-laundering-2016.pdf

حماية البيانات

ابتداءً من يونيو / حزيران 2018، وافقت الحكومة الزامبية، من حيث المبدأ، على استحداث وتقديم مشروع قانون حماية البيانات (إلغاء)، للعام 2018، أثناء انعقاد الجلسة البرلمانية التالية. ويهدف مشروع القانون إلى إلغاء واستبدال قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية (ECT)، رقم 21 للعام 2009.[123]

123 http://www.daily-mail.co.zm/data-protection-bill-ready-for-enactment/